

التحقيق العملى

(تمهيد)

التحقيق القضائى الجنائى هو مجموع إجراءات ومباحث الغرض منها الوصول الى اكتشاف حقيقة الجريمة وأحوالها وكيف ارتكبتها وتعرف الجانين ودرجة مسئوليتهم للقصاص منهم باسم الهيئة الاجتماعية تأديبا لهم وزجرا لغيرهم فالقتل انفى للقتل وفى القصاص حياة لأولى الالباب

ولما كان هذا الغرض منه كان لا بد من الدقة والحيلة فيه حتى لا يؤخذ برىء بجرم الجانى ولا يفرأثم من وجه القضاء فان فرار الجانى وعدم الاهتداء اليه أو خروجه من المحاكمة ظافرا منصورا مشجع له ولغيره على البغى والعدوان والاسترسال فى الاجرام والاستخفاف برجال لقضاء والقائمين على الامن العام كما ان الحكم على البرىء فضلا عما فيه من الظلم يحط من شأن القضاء ويدعو إلى عدم الطأئنة والارتياح لقضائه ولو قدر الخطأ على المحققين ورجال القضاء كان خيرا للعدالة بكثير أن يبرأ الاثم من أن يعذب البرىء

ولا يخفى انه من الصعب جدا وضع طرق محدودة لتحقيق الوقائع الجنائية نظراً لاختلاف الحوادث وتغير الظروف فى كل حادثة فلكل جريمة طريقها الخاصة بها تقتضيها طبيعتها وكيفية ارتكابها بيد أنه وان كان يتعذر وضع قواعد تخضع لها كافة التحقيقات

الجنائية على اختلافها فمن الممكن جمع بعض قواعد هي اشبه بالنصائح منها
بالاحكام يمكن للمحقق أن يهتدى بها ويسير على نورها
هذه النصائح أو القواعد منها ما يرجع إلى أشخاص المحققين والتحقيق
ومنها ما يتعلق بالغرض من التحقيق الجنائي وموضوعه وبعضها له ارتباط
بطرق الاثبات وكيفية السير فيها

المحقق

شرع التحقيق الجنائي كما قدمنا لتعرف حقيقة الجريمة وأحوالها وتبين
الفاعلين لها وشركائهم وحيث كانت هذه هي وظيفة المحققين كان من
الواجب ان يختاروا من أشخاص يكونون في حال وعلى علم وصفات
تمكنهم من القيام بها خير قيام
« ١ » معلومات المحقق

معرفة القوانين - أول ما يجب على المحقق العلم به هي القوانين ولا سيما
الجنائية منها فانه ان لم يكن في وسعه التفرقة بين المباح من الأفعال
والمخطور منها فهو عاجز عن أن يقوم بالتحقيق وتكليفه بالقيام به خطأ كبير
وكيف يتسنى له التحقيق وكثيرا ما تشبه الأفعال المدنية بالأفعال
الجنائية وقد يكون وجه الشبه بينها كبيرا جدا لدرجة يصعب على غير
العلم بالقانونين المدني والجنائي التمييز بينهما

مبادئ الطب الشرعي - وليست القوانين كل ما يجب على المحقق
معرفة والعلم به بل يلزم أن يكون عنده ولو بعض معلومات عامة في

الطب الشرعى

نعم ان القول الفصل عادة فى المسائل الطبية هو لرجال الفن وليكن هؤلاء يدعون لا بداء رأيهم كخبراء ومعلوم أنه يجب على المحقق أن يبين للخبير مأموريته ويحدد لها فإذا لم يكن عنده بعض الإلمام بأحكام الطب الشرعى تعذر عليه ذلك كما أنه لا يكون فى وسعه فهم تقارير الأطباء ومناقشتهم ومعرفة مواضع الضعف والنقص فيها ليطلب منهم تداركها وتلافيها

علم النفس - المحقق محتاج للخبرة والمهارة فى التحقيق ولا يكتسب هاتين الصفتين بمجرد درس القانون بل بممارسة التحقيق عملاً وزمنًا طويلاً حتى تتكون له ملكة فيه ويتيسر له الوقوف على عادات الأشخاص وطبائعهم وأخلاقهم وحالاتهم النفسانية ولا سيما الجناة منهم فان المحقق إذا لم يكن قبل كل شئ نفسانياً ذا فراسة ونظر صادق لا يستطيع أن يعمل عملاً صالحاً

فكيف يمكنه أن يحصل من الشهود مثلاً على قول الحق وكل الحق ولا شئ غير الحق أو يتعرف صدقهم من كذبهم اذا لم يكن يعرف دواعى الكذب أو الخطأ فى الشهادة والامور أو الحوادث التى لها تأثير فى الأشخاص

وكذلك الحال بالنسبة لامتهم فان المحقق العليم بأحوال الجناة وطبائعهم يستطيع أن يحصل منه على إقرار بالجريمة وظروفها بما يظهره له من لين الجانب والعدالة والاعتدال معه والرفق به

وأهم شيء يمكن أن يساعد المحقق على اكتساب هذه الخبرة وتلك الملكة مراجعة وقراءة الحوادث الجنائية والتحقيقات التي حصلت فيها ولا سيما الحوادث التي لعب فيها المحققون دورهم ودأبوا فيها الجناة بما استعملوه من الحيل العقلية وأظهروا من المهارة في تتبع آثارهم وكشف أسرار الجريمة

وقد جرت عادة بعض المحققين ورجال البوليس في البلدان الأجنبية أن يدونوا في مذكرات لهم كل ما يقع بينهم وبين الجناة أثناء قيامهم بوظيفتهم وملاحظاتهم الخصوصية فترى هذه المذكرات مفعمة بالحوادث الغريبة في كيفية ارتكابها والحيل والاحتياطات التي اتخذها الجناة لانفسهم وطرق التضليل التي استعملوها لخدع المحقق ورجال البوليس والتدابير التي اتخذها هؤلاء لكشف هذه الحيل والوقوف على أسرار الجناة وحيلة المحقق ودهائه في احراج مركزهم وتضييق الخناق عليهم واكراههم من غير ما يخالف القانون والمعادلة على الاعتراف والاقرار احياناً هذه المذكرات الخصوصية ينشرها واضعوها فتكون خير درس للمحققين ورجال البوليس الذين هم في أول عهدهم بالاعمال وممارستها فباحبذا لو كان رجال التحقيق والبوليس عندنا وفيهم كثير من خيرة الرجال يحذون حذوهم ويعملون عملهم فيفيدوا بلادهم واخوانهم الذين يمكن أن يعهد اليهم بعملهم فائدة كبرى

معرفة اساليب الاجرام - الجناني عادة لا يرتكب الجريمة حباً في

الاجرام أو بمجرد ان خطرت على باله او مرت في خاطره وانما هي اسباب وبواعث داخلية او خارجية تعمل فيه وتدفعه الى ارتكابها بعد أن يتدبر في أمره ويفكر فيه فتراه يرسم لنفسه خط السير وطريق العمل يمر بجملة أدوار قبل الاقدام عليه ومباشرة فاذا كان لصاً مثلاً يذهب نهائياً الى المكان الذى يريد النزول فيه ويجول حوله ليعرف حالته وطريق الوصول اليه وكيفية حراسته وعدد القاطنين عليها وغير ذلك من البيانات التى يحتاج اليها فان وجد كلباً مثلاً ربما قتله مقدماً بواسطة دس السم فى طعام يقدمه اليه من حيث لا يراه أو حدوان عثر على مفتاح فى باب أخذه او اخذ بصمته ليقبله وبعد أن يتدبر الجانى فى كيفية ارتكاب الجريمة يعمل على أخذ الاحتياطات التى تضمن نجاحه ثم يفكر فى طريقة الاختفاء عن العيون ودفع الشبه عن نفسه بعد ارتكابها . وقد اصبح الجناة يرتكبون الجرائم بطرق فنية فترى بعض اللصوص ينشر على من يريد أن يسرقه رائحة زكية تخدره او تأخذه بها سنة او نوم ليسهل عليه اختلاسه

فاذا لم يكن المحقق علياً بأساليب الجناة وطرقهم فى كيفية ارتكاب الجرائم والحيل التى يلتجئون اليها إبعاداً للشبه عنهم ولم يترق فى معلوماته كلما ترقى الجناة فى اساليبهم بل ترك الأمور للظروف والمصادفات ان شاءت أحسنت اليه وان شاءت أسأت فان خيئته فى عمله محققة ولا محاله (راجع المقدمة)

الاثار - وان من الجناة من نبغوا فى فن الاجرام وبلغوا فيه شأوا بعيدا حتى صار من المتعذر أحيانا الوقوف على آثارهم أو اثبات التهمة

عليهم مع اشتهارهم بالاعتداء على الارواح والاموال نظراً لدقة الطرق التي يستعملونها في ارتكاب الجرائم وغرايتها والاحتياط الشديد الذي يتخذونه فليس يبيد اذاً ان يأتي يوم لا تفيد فيه شهادة شهود أو يغني فيه جمع القرائن يوم لا تثبت فيه الجرائم ولا تكتشف أو يعرف فاعلوها إلا بشيء من الآثار المادية التي يتركها الجناة عفواً وعن غير احتياط منهم في محل الجريمة أو غيره فإنهم مهما احتاطوا فلا بد من أن يشذوا في عملهم لانه لو كانت أعمالهم تصدر عن منطق صحيح لتعذر الوقوف عليهم

هذه الآثار المادية مثل آثار الأقدام والأسنان وبصمات الاصابع والبقع الدموية وغيرها لا بد من حفظها بطرق فنية مخصوصة ومعرفة مدلولها ومقارنتها بغيرها فاذا لم يكن عند المحقق المام بها تعذر عليه قراءتها وصعب عليه الاسترشاد بها بل والاستفسار عن مدلولها من رجال الفن واهل الخبرة

الرسم والفوتوغرافيا - هذه الأدلة المادية تكتشف وتجمع بطرق

متعددة أهمها المعاينات وأحسن الطرق لعمل المعاينات هي الرسم والفوتوغرافيا فلذلك كان من المستحسن كثيراً أن يكون لدى المحقق بعض المعلومات بهما حتى يمكنه أن يأخذ من محل الجريمة صورة طبق الأصل ويتيسر له قراءة الصور الفوتوغرافية ومقارنتها ببعضها البعض أو مقارنة صورة بشخص أو صورة بمجرد الذكرى التي يحفظها من أي انسان

تحقيق الشخصية - ولما كالت مسألة تحقيق شخصية الجناة من

كبريات المسائل الجنائية التي تعترض المحقق كل يوم في طريقه لزمه أن يعرف على الأقل الأصول التي تقوم عليها حتى يمكنه أن يقوم بوظيفته على الوجه اللائق ويستطيع أن يفهم ما يسمعه من عامل تحقيق الشخصية من المسائل الفنية أو العلمية فإنه لا يليق بمحقق يعرف كرامة نفسه ومركزه أن يأخذ قول الخبير قضية مسامة دون أن يفهمه أو يدركه

كل هذه الامور المتعلقة بالآثار على اختلاف انواعها ظاهرة كانت أو خفية والفوتوغرافيا وطرق استعمالها والشخصية وتحقيقها سنفصل الكلام عليها في مواضعها فلعله يفيد وينفع

« ب » - صفات المحقق

لو طلبنا من المحقق النشاط والجهد والتدقيق في العمل والعدالة والاعتدال فيه وعدم الميل الا في جانب الحق والصبر والتأني لانكون طلبنا منه الا ما يجب أن يكون عليه

النشاط والجهد - فاما النشاط والجهد في العمل فهما صفتان لازمتان للمحقق وهما يقتضيان حتما الاسراع في التحقيق وعدم التسويف والتأجيل فيه والانتقال إلى محل وقوع الجريمة فوراً ولا سيما في أحوال التلبس حتى لا تضيع آثار الجريمة ولا يكون للمتهمين وخلافهم متسع من الوقت يتمكنون فيه من ازالة معالم الجريمة وتحضير طرق الدفاع الكاذبة وتدمير ما يرونه لازماً لدفع الشبهات القائمة ضدهم

ومن مقتضيات النشاط في العمل استعداد المحقق استعداداً تاماً لكل الطوارئ فإنه يجب أن تتوفر لديه الوسائط الكافية لأجراء التحقيق من أدوات الكتابة وغيرها من المواد التي يمكن أن يحتاج إليها لحفظ أثر أو اخذ مقاس أو بعد وكذا الرجال الذين يكونون عوناً له فيستخدمهم متى دعت الضرورة إلى ذلك كاللقاء القبض على متهم غائب أو إحضار شاهد أو تفتيش منزل أو إجراء معاينة أو للاستعانة بهم في المسائل الفنية المحضة كالطبيب الشرعي فإن فوائد ذلك لا تخفى ألا ترى أنه قد يجد المحقق ضرورة للمبادرة بأجراء تفتيش محل يبعد عنه فإن لم يكن بجانبه من يمكنه قانوناً أن يعهد إليه به فربما ضاعت على التحقيق فوائد كثيرة أقلها تمكن المتهمين أو أعوانهم من إخفاء ما يمكن أن يكون في المحل مما يدل على الجريمة وفاعلها

العدالة والاعتدال - وأما العدالة والاعتدال فهما من ألزم الصفات للمحقق إذ يجب أن تكون ضالته المنشودة من التحقيق اثبات أدانة المجرم وإعلان براءة البريء فلا كان ذلك المحقق الذي يظن أن وظيفته تقضى عليه بإسناد التهمة إلى شخص ما سواء كان فاعلاً للجريمة أم لا فإنه يجب أن يكون حاضراً في ذهنه على الدوام أن البراءة أصل في الإنسان وأنه ليس المقصود من التحقيق جمع الأدلة المثبتة بأن زيدا من الناس هو المرتكب للجريمة كأن الأصل فيه الإجماع أو أن أدانته تقررت ولم يبق إلا التدليل عليها بل بالعكس يجب أن يترك الأمر إلى الأدلة التي تجمع لنتم على الفاعل الحقيقي وتعلنه وهذا لا يمنع طبعاً من اتهام شخص معين

متى كانت هناك شبهات قوية ضده

ومما يدعو الى الاسف أن بعض المحققين يقومون في هذا الخطأ الذي أظهرته المحاكم في كثير من أحكامها حتى ان حرصهم على اثبات الجريمة بأية طريقة كانت وخروجهم في التحقيق عن حد الاعتدال أقام الشبهات حول أعمالهم وجعل المحاكم تسيء الظن بها فكان ذلك سبباً للحكم بالبراءة في كثير من الدعاوى وربما كان من بين المبرئين بعض الفاعلين

ومما يطعن في عدالة المحقق واعتداله أن يسعى في خلق أدلة لم تكن أو يهمل اثبات كذب دليل قدم اليه وهو عالم بذلك فقد وقع مرة أن اتهم بعض الناس بالسطو ولم تكن هناك أدلة عليهم الا اعتقاد المحقق وأعوانه من رجال الحفظ أو بعبارة أصح رغبتهم في اتهامهم حتى لا يرموا بالتقصير والاهمال فما كان منهم الا أن دسوا في منازل المتهمين وعلى غير علم منهم بعضاً من الأمتعة التي قيل انها مسروقة ثم رأى المحقق بعدئذ أن يفتش منازلهم عسى الله أن يهديه الى شيء يقدمه للمحكمة كدليل محسوس عليهم وقد وجد طبعاً تلك الاشياء فلما كشف لسان الدفاع للمحكمة عن تلك المفتريات وفضحها لم يسمعها الا أن قضت بالبراءة وربما كان في الاوراق غير محضر التفتيش من الادلة ما يكفي لادانتهم فمهما يكن من اعتقاد المحقق وسوء ظنه بالمتهمين فلا يجوز له أن يفترى عليهم الكذب أو يستسلم لرغبات الملتفين حوله من رجال الضبط والحفظ ولا سيما الذين لهم مصالح ظاهرة في اثبات الجريمة او نفيها منهم بل يلزمه أن يحص أقوالهم وأن يتقبلها بشيء من الحذر والاحتياط

وقد أحسنت جميع الشرائع فانها منعا لهذا الضرر نزعته التحقيق من أيدي رجال الحفظ المكافين بمنع وقوع الحوادث الجنائية والموكل اليهم ضبط الجناة حتى لا تدفعهم المسؤولية الملقاة على عواتقهم الى التلاعب في التحقيق غير أنه لا يزال في التشريع المصرى عيب من هذه الجهة هو عدم فصله البوليس النظامى عن البوليس القضائى فصلا تاما حتى أنه كثيرا ما تحمل رجال البوليس وضباطه رغبة الفرار من المسؤولية الى التلاعب في التحقيق فتراهم يعملون على اعتبار الفعل الجنائى واقعا بالقضاء والقدر واكثر مايكون ذلك فى مسائل الحريق والغرق والاصابات او يجتهدون فى تحويل الجناية الى جنحة والجنحة الى مخالفة وذلك لان هناك من يحصى عليهم عدد الجرائم وأنواعها ويعلق ترقيتهم أو تأخيرهم - حسبما يقولون - على نقص أو زيادة عدد الجرائم فى دوائر وظائفهم

ولما وقفت نظارة الداخلية على هذه الألاعيب وأحست بهذا الاعتقاد الفاسد الشائع بين الرجال المسئولين عن الأمن العام وجهت اليهم أخيرا منشورا مطولا دعتهم فيه الى عدم التلاعب فى التحقيق والعناية بأمره وذكرت اليهم أن تعدد الحوادث أو كثرتها فى ناحية من النواحي لا يدل بذاته على عدم كفاءة القائمين على الأمن العام فيها ولا يقتضى حتما مسئوليتهم اللهم الا اذا كان لاهمالهم أو عدم احتياطهم وقيامهم بالواجب عليهم دخل فى ذلك فهم وقتئذ يكونون ولا محالة مسئولين

واذا كانت العدالة تقضى على المحقق بمراعاة ما تقدم فانها تدعوه من باب أولى الى أن ينصف المتهمين من خصومهم ويسمع دفاعهم ويثبت

ما يقدمونه اليه من الادلة لتحقيق ابرائهم وأن لا يفاجئ شهودهم بما يؤثر في نفوسهم أو يدل على تشبهه مقدما بعدم الثقة فيهم فان ذلك فضلا عما فيه من انتهاك حرمة الدفاع يدعوهم غالبا الى كتمان الشهادة أو الى الميل عن تقرير الحقيقة حيث آنسوا من المحقق عدم الارتياح الى سماع ما من شأنه أن يثبت براءة المتهم وكفى داعيا الى التأثير فيهم أنهم لا يعاملون عادة معاملة شهود الاثبات فاذا ما حضروا لأداء الشهادة وقد لا يحضرون لانهم لا يعلنون لذلك بطريق رسمى - لا تصرف لهم مصاريف الانتقال أسوة بشهود الاثبات ولا يجلسون عادة في القاعة المعدة للشهود كأن الشارع (وقد جرى هنا على مثال المتبع في أغلب البلدان الأجنبية) لا ينظر في الدعوى العمومية الا الى جهة واحدة هي جهة الاتهام مع أننا قلنا غير مرة انه خير للعدالة والقانون أن يبرأ الأثيم من أن يعذب البريء

وقد يقع ان بعض من يتولون التحقيق يضيق صدرهم عند سماع شهود النفي أو رؤيتهم كأن الاصل فيهم أن يكونوا كاذبين حتى أن بعضهم ربما امتنع عن سماع أقوالهم واكتفى بتكليف المتهم باعلانهم الى الجلسة ان شاء وفى ذلك ضرران احدهما بحق الدفاع وثانيهما بالنظام العام لانه قد يظهر فى الجلسة كذب شهود الاثبات وكثيرا ما يقع فيقضى بالبراءة وبذلك تنتهى الدعوى على غير جدوى اللهم الا ضياع الوقت سدى وإيلام المتهم ماديا وأديا بتوجيه تهمة كاذبة اليه مع أنه لو سمع شهود النفي ووازن بين أقوالهم وأقوال شهود الاثبات لربما وجه التحقيق الى طريق آخر ووصل الى اكتشاف حقيقة الجريمة وفاعلها او حفظ الدعوى

هذا اذا تلقاهم القاضى بصدر اوسع من صدر المحقق مع انه ربما اساء الظن
هو، أم أيضا وقد يكون له بعض العذر حيث يرى ان المتهم جاء بهم في غير الوقت
المناسب اذ لو كان لديه شهود لما تأخر عن احضارهم أمام المحقق وبذلك يكون
لمحقق أساء الى المتهم في الاول وفي الآخر

ويظهر ان بعض المحققين عند ما يقدم اليه المتهم مقبوضا عليه مكبلا
بالحديد مصحوبا احيانا بصياح العامة يرسخ في نفسه انه الجاني حقيقة فلا عجب
اذا اظهر عدم الارتياح الى ما من شأنه ان يزيل من نفسه ذلك الاعتقاد أو
وجد الشك عنده فتراه وقد وجه كل عنايته الى اثبات كذب شهود النفي وتزييف
اقوالهم حتى انه ربما التجأ الى طرق ليست من العدالة والقانون في شيء فقد
يحصل ان يسأل شهود النفي عن أمور لم تقع فعلا أو عن أشياء غير موجودة
في الواقع ويطلب منهم مثلا أن يصفوها أو يذكروا أعراضها أو مميزاتها حتى
اذا ما أعطوا لها وصفا أو بينوا لها عرضا كانوا كاذبين وأظهر لهم كذبهم
بطريقة مؤلمة توجب عندهم الاضطراب (راجع مبحث شهادة الشهود)

فالواجب اذاً على المحقق أن لا يتأثر من اقوال الناس في شأن المتهم
وأن يعلم ان المثل المشهور (السنة الخلق اقلام الحق) قد لا يصدق وان
لا يعول كثيرا على حكم الجمهور للمتهم اذ عليه فانه سريع التصديق سريع
التنسيق والغضب لا يصيب في حكمه « عادة » الا نادرا

احترام حرية الدفاع ويجب على المحقق ان يبتعد عن استعمال الخداع
والغش في الاتهام او الشهود وعلى الأخص الاكراد معهم أدبيا كان او ماديا

فان حرية الدفاع تنافى ذلك لانه اذا كان الاعتراف من اقوى الأدلة على المتهمين لانتفاء الشبهة به فانه يلزم ان يكون حرا صادرا من المتهم بأرادته واختياره فان اقرارا يأتى على لسان المتهم ويكون السبب فيه تلك الحبائل التى ينصبها له المحقق او الاكراه او الوعيد لا خير فيه بل ربما كان سببا لعيب التحقيق جميعه ومفسدا له مع ما هناك من الادلة الاخرى التى لو لم تسيء المحكمة الظن بها لربما اخذت المتهم بها وقضت بادانته

نعم ان الاعتراف الصادر بالاكراه أو المأخوذ بطريق التغرير لا يسلبه قوته القانونية مجرد الاكراه أو التغرير متى كانت باقى الوقائع والظروف تؤيده كأن أكره متهم بالسرقة على الاعتراف فأقر ودل على المحل الموجود فيه الشئ المسروق الا انه يجب ملاحظة أن الحكم فى هذه الحالة لا يبنى على الاعتراف وانما أساسه فى الحقيقة تلك القرينة القاطعة هى حيازة المتهم للشئ المسروق أو دلالة على محل وجوده فهما يكتن من صحة مثل هذا الاعتراف قانونا فانه لا يجوز الالتجاء الى الاكراه مطلقا والا وقع المسكره تحت طائلة العقاب مادة (١١٠ عقوبات)

ولو أن المحقق الذى يلتجئ الى الاكراه أو التغرير لحمل المتهمين على الاعتراف بدون فى محضه الظروف التى حصل فيها الاقرار وما تقدمه واقرن به من الاكراه أو التغرير لمان الامر وخف الضرر فانه يكون فى وسع المحكمة وقتئذ ان تقدر مثل هذا الاعتراف قدره وهى على بينة من الامر ولكنه لا يفعل وبذلك يندع المحكمة حيث يقدم لها فى اوراق التحقيق اعترافا بسيطا غير مقرون بظروف من شأنها ان تفسده او تجعل المحكمة

على الأقل تتردد في صحته وبهذه الطريقة ربما أخذ المتهم باعترافه وقد يكون كاذبا في كثير من الأحوال

وقد حصل مرة في فرنسا في جنائية تقليد بعض نياشين الدولة ان رأى قاضى التحقيق ان يستدل على المحل الموجودة به وكان يعلم ان للمتهم صاحبة يهواها نخطبها تلفونيا متصنعا صوت المتهم وطلب اليها ان تدله على محل وجود النياشين ليطمئن قلبه فلما علم منها بالمكان الخبأة فيه قرر اجراء تفتيشه وهناك وجد النياشين المزورة فلامته محكمة النقض على ذلك في حكمها لوما شديدا رغما من تدوينه في محضره الطريقة التى توصل بها الى تعرف محل وجود النياشين

والظاهر ان الذى حمل المحكمة على لوم القاضى هى رغبته فى ان تصان حرمة الاشخاص اذ لا يصح التهمج عليهم وكشف اسرارهم بامثال تلك الحيل التى يمكن ان يضطرب الناس من اجلها على اسرارهم والتى اذا أُبحت لا يعرف لها حد تقف عنده

ولعل الذى هون على القاضى هذه الفعلة ما يعلمه من حالة المرأة وسقوط اخلاقها ولكن مهما يكن من امرها فان ما اتاه القاضى امر لا يمكن ان نقره عليه بحال من الاحوال

ولا ندرى ماذا يكون من امر هذه المحكمة لو وقفت على مايقع احيانا في قاعات التحقيق هنا من طرق الاكراه والتغريير بالمتهمين للحصول منهم على اعترافات مع خلو محاضر التحقيق طبعا مما يشتم منه رائحة شئ من ذلك

وانا لنكتفى بضرب بعض الأمثال ليتبين منها القراء ما يقع في العمل من بعض المحققين من أمثال تلك الطرق التي لا يحل لرجل له ضمير وعنده شيء من النصفة والعدل أن يلتجئ إليها فقد وقع مرة أن اتهم شخص مع آخرين فطلبه المحقق وأفهمه أنه ان اعترف أفرج عنه ولكي يطمئن إليه المتهم حلف له بالطلاق على ذلك وكان اعزب ومسيحيا في آن واحد كما انه حصل مرة أخرى ان طلب محقق من شخص مجبوس احتياطيا ان يشهد في قضية أخرى بشكل مخصوص ويقرر وقائع معينة من شأنها ان تؤيد التهمة على المتهم فيها وهو يفرج عنه ويحفظ دعواه فسرعان ما اجابه المتهم فبرر المحقق بوعده بالافراج عنه يوما ثم عاد وامر بالقاء القبض عليه وعند ما قدمت القضية الثانية الى محكمة الجنايات ودعى ذلك المتهم لأداء شهادته عدل عن اقواله الأولى ولما لاحظت عليه المحكمة ذلك العدول قرر ماجرى بينه وبين المحقق فاسودت وجوه وايضت وجوه وحكم في الدعوى بالبراءة بدون ان تسمع المحكمة الدفاع عن المتهم

الحيل الجائزة شرعا وقانونا انه وان كان التفرير بالمتهمين والشهود غير جائز فليس ما يمنع المحقق من الالتجاء الى بعض الحيل العقلية لكشف حقيقة قول قرده متهم او شاهد او حالة يتظاهر بها او حمله على تقرير الحقيقة ما لم يكن من وراء ذلك خدعه بحيث يبقى متمتعا بكل حريته فلا لوم على مثل ذلك المحقق الذي اراد ان يتعرف من متهم عما اذا كان وجد في محل

من المحال فأنكر فأفهمه ان احد الناس رآه هناك فلم يزد ذلك الا ثباتا
واصرارا فوضعه المحقق بين جماعة من الناس وطلب الى ذلك الشاهد ان
يخرجه من بينهم فأخرجه فسارع المتهم عندئذ الى الاعتراف ولو أصر بعد
ذلك على الانكار لكان لسان الدفاع عنه مجال اذ ان تعرف الشاهد عليه
لا يفيد قطعا انه رآه في ذلك المكان حيث ثبت في الاوراق انه اطلع على
صورة المتهم من قبل ولكن المتهم لم يكن يعرف ذلك خيلة المحقق هي
انه عرف كيف يستفيد من جهل المتهم بهذا الحادث

ولله ما اجل واعدل تلك الحيل التي كان يلجأ اليها القضاة الشرعيون
في صدر الاسلام للوقوف على الحقيقة دون ان يضرُوا بالمتهم او يسلبوه
حريته واختياره فمن ذلك ما وقع للقاضي اياس رضوان الله عليه فقد روى
« أنه استودع رجل مالا لغيره فحجده فرفعه الى اياس فسأله فأنكر فقال
للمدعى أين دفعت اليه فقال في مكان في البرية فقال وما كان هناك قال
شجرة قال اذهب اليها فاملك دفنت المال عندها ونسيت فتذكر اذا رأيت
الشجرة فمضى اليها وقال للخصم اجلس حتى يرجع صاحبك واياس يقضى
وينظر اليه ساعة بعد ساعة ثم قال يا هذا أتري صاحبك بلغ مكان الشجرة
قال لا قال يا عدو الله انك خائن قال أقلني قال أقالك الله فامر من يحتفظ
به حتى جاء الرجل فقال اياس اذهب معه نخذ حقلك »

غير انه ليس من المقبول مطلقا ولا من الجائز قانونا وذمة ان يكذب
المحقق على المتهمين او الشهود كأن يقول للمتهم مثلا ان الشاهد الفلاني
قرأه رآه وهو يسرق على حين ان الشاهد لم يقل شيئا من ذلك فان

محققاً يلتجئ الى مثل هذه الافعال اولى به ان يسمى محتالاً ونصاباً من ان يدعى محققاً

الدقة في العمل والتدقيق ويجب على المحقق ان يكون دقيقاً في عمله حريصاً على ضبط ما يجريه وتدوينه في محضره في حينه فلا يرجئ ذلك الى وقت آخر طلباً للراحة وغيرها فانه فضلاً عن كونه يضطر الى الكذب خوفاً من بطلان محضره او على الاقل من الطعن فيه فان الثقة في صحة مادونه تكون ضعيفة لما يترتب على التأخير من الخطأ والنسيان فقد يحصل ان بعض المحققين يجري معاينة محل الجناية ثم يرجئ تحرير المحضر عنها الى وقت آخر وفي ذلك كل الضرر

ومن مقتضيات الدقة في العمل أن يتحرى المحقق صحة ما يقال له او يسمعه بنفسه سواء باستخدام حواسه او بمباحثه كالمعاينات او عمل التجارب في محل ارتكاب الجناية عند الحاجة فان المتهم او الشاهد اذا لم يلحظ من المحقق خبرة وذكاء وانتباها يتغفله او يبخل عليه بما عنده من المعلومات (راجع مبحث تحرى صحة الشهادة)

فاذا ما شرع في تحقيق وجه من وجوه التهمة فعليه ان يبذل جهده في اتمامه فلا يؤجله الى الغد ولا الى جلسة أخرى اذ يخشى بعد ان عرف المتهمون والشهود موضوع التحقيق والشهادة ان يتدبروا في الامر ويتفقوا فيما بينهم حتى لا يقع التناقض بين اقوالهم فان تعذر عليه ذلك لزمه ان يحتاط كأن يمنع اختلاط المتهمين بالشهود الذين لم يسمعوا او هوؤلاء بمن أخذت

اقوالهم او على الاقل يلزمه عند العزدة الى التحقيق ان يتبين ما يمكنه ان
كان شىء من ذلك لم يحصل
وان كان فى نيته اجراء بعض المباحث كتفتيش محل او معاينة مكان
او سماع اقوال بعض الناس وجب عليه ان يحفظ ذلك سرا فى طى الكتمان
حتى لا يفسد عليه عمله بعد

الاستمرار فى التحقيق ولما كان من اللازم ان يكون المحقق على علم
تام بما جريات التحقيق حاضرا فى ذهنه ما قرره زيد وشهد به عمرو واضعا
بين عينيه صورة مجسمة من محل الواقعة حتى يمكنه مناقشة الشهود
او المتهمين ويبين لهم اوجه التناقض الحاصل فى اقوالهم او عدم مطابقتها
للواقع او المعقول كان من المستحسن كثيرا ان من يتولى التحقيق يسير فيه
الى النهاية فان اشراك جملة اشخاص فى عمل كهذا يضربه ويضيع الوقت
خصوصا لو لوحظ أن المسؤولية تصبح شائعة وكلما توزعت المسؤولية كلما
كان ذلك داعيا الى التهاون فى العمل والاهمال فيه

ولما كان ذلك قد لا يمكن تحققة فى بعض الاحوال بسبب ما يطرأ
على المحقق من الاعذار والموانع وجب على من يتولى التحقيق بعده أن
يتعرف منه خط السير الذى كان وضعه لنفسه ويتبين منه المباحث
والاجراءات التى يحتاج اليها التحقيق ليستوفاهما وعلى العموم يأخذ منه
كل المعلومات التى يراها لازمة فانه وقد باشر التحقيق من أوله يكون
واقفاً على تفصيلاته ووقائعه عالما بمواضع الضعف والنقص فيه أكثر من

غيره فاذا تعذر التقاء المحقق الاول بالمحقق الثانى فيترك الاول للثانى مذكرة يوضح فيها طريق بحثه ويبين له الاوجه الباقية والمسائل الغامضة وكل ما يتعلق بالدعوى

ندب الغير ويجب على المحقق أن يقوم باجراء التحقيق بشخصه أو بواسطة من يندبه لذلك اذا كان القانون يسمح له به فان الشارع حينما خول فئة مخصوصة من الموظفين الحق فى اجراء التحقيق راعى فى ذلك الثقة التى وضعها فيهم نظرا لما هم عليه من التربية والعلم وعلى الاخص لما حملهم به من المسؤولية الكبرى لذلك كان من الممنوع بتاتا أن يعهد الموظف صاحب الاختصاص باجراء التحقيق الى آخر لا يملكه قانونا ويترك الظاهر يدل على أن التحقيق من عمله بدليل افتتاح المحضر باسمه وانتهائه بختمه أو امضائه

وهذه الطريقة من الاسف شائعة بين كثيرين من ضباط البوليس فان منهم من يحول بينه وبين مباشرة التحقيق بنفسه كسله أو اهماله أو كثرة أشغاله فيكاف أحد العساكر بذلك ويكتفى بالتوقيع على المحضر كأنه من عمله وصنع يده

كتابة المحضر والترتيب ولما كان المحقق لا يعمل لشخصه فقط وإنما له ولغيره كان من اللازم عليه أن يعتنى فى تحرير المحاضر كتابة وترتيباً فان ذلك أدعى الى ضبط العمل ومنع التشويش على القارئ فاذا ما وجه التحقيق فى طريق وجب عليه أن يسير فيه الى النهاية ما لم يتحقق عدم

صلاحيته للوصول به الى الغرض الذى يرمى اليه وعليه أن يقيد كل أمر يطرأ أو حادث يستجد ليعود اليه بعد فاذا كان مشغلا بسماع أقوال شاهد أو استجواب متهم فلا يجوز له أثناء ذلك أن يسمع أقوال غيره قبل ان ينتهى منه الا لضرورة كواجهة شاهد بأخر أو شاهد بمتهم ولو فرض وجاء على لسان بعض الشهود ما يفيد أن المتهم ارتكب مثلاً فعلاً آخر غير الذى يحقق فيه ولم يكن مرتبطاً به كان من اللازم عليه الا كتفاء بآثبات ذلك فى محضره وعدم الاسترسال مع الشاهد فى موضوعه ليعود اليه بعد أو يترك الى غيره التحقيق معه فيه أو يفتح لذلك محضراً آخر ولا يجوز له أن يتشبه ببعض المحققين الذين حبا منهم فى اكتساب الوقت أو فى طلب الراحة يسمعون أقوال جملة شهود فى آن واحد كأنهم نسوا ان موضوع شهادة كل منهم يختلف فى الغالب عن موضوع شهادة الآخر وأن كيفية السؤال وسماع الشاهد تختلف باختلاف الشهود

الصبر والتأني ويجب على المحقق أن يكون صبوراً طويلاً البال فى جمع الأدلة والاستعلامات الموصلة لا اكتشاف الجريمة وفاعلها وأن لا يجعل للملل والضجر عليه سلطاناً أو يقطع الرجاء من الوصول الى الحقيقة بمجرد أن خاب نظره أو أخطأت فراسته فى أمر من الأمور أو فشلت مباحثه الأولى بل يلزمه المثابرة على العمل والسير فيه بحكمة وتروٍ فيتعرف مواضع الضعف فى التحقيق والنقص فيه ليعمل على تقويتها أو تلافيها بما يراه لازماً من المباحث واجراءات التحقيق التى يهديه اليها العقل وترشده اليها الظروف ووقائع الحال فانه لا شىء أضر على التحقيق من أن يسير المحقق

فيه على غير هدى أو يتماكك اليأس بمجرد عدم نجاحه وتوفيقه في أعماله الأولى

حفظ الدعوى ومما يؤسف له أن بعض المحققين يسارعون إلى حفظ القضية والأوراق إذا لم تصح التهمة على أول شخص وجهت إليه مع أنه في الغالب توجه الشبهة الأولى على غير الفاعل الحقيقي ونادر جداً أن يوفق رجال الضبط والتحقيق في أول ادوارهم إلى تعرف الشبه الصحيحة أو القرائن الحقيقية التي يمكن بواسطتها التوصل إلى وضع اليد على الجاني الحقيقي نعم لا بد وأن ينتهي التحقيق يوماً ما إما بحالة المتهم على المحاكمة وإما بحفظ الدعوى حتى لا يكون من رماه سوء البخت بتهمة كاذبة على الدوام محلاً للشك فيه وعرضة لسوء الظن به وبسيرته غير أنه لا يجوز أن يتسرع المحقق في تعجيل ذلك اليوم ولا أن يؤجله إلى ما شاء الله

بعد الحفظ وإذا حفظت الدعوى لعدم معرفة الفاعل أو لعدم وجود أدلة كافية قبل المتهم كان من الواجب على رجال الضبط أن لا يهملوا الدعوى أو يتركوا البحث عن الفاعل أو الأدلة التي من شأنها أن تعزز الأدلة الأولى

فانه إذا كان القانون قضى بسقوط قرار الحفظ وبجواز العودة إلى التحقيق متى ظهرت أدلة جديدة قبل انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق في الدعوى فإن من الواجب على رجال الضبط والحفظ أن يعملوا على اكتشاف تلك الأدلة وإظهارها ولكننا نرى العمل جارياً على خلاف

ذلك فانه لا يكاد المحقق يحفظ الدعوى الا وينفض رجال الضبط أيديهم من القضية فتقبر وتصبح في خبر كان ويكلون أمر ظهور الأدلة واكتشافها الى الظروف والاتفاقات مع أنهم لو فطنوا لعلموا أن في قرار الحفظ فرصة حسنة تمكنهم من العمل بنجاح لان الجاني عند ما يعلم بقرار الحفظ يخرج من كنهه وينزع عن نفسه لباس التنكر ويترك الاحتياطات التي كان يتخذها درعا له دفعا للشبهه عن نفسه وخوفا من العيون التي كانت تترقبه وتترصد له

التحقيق

مراجعة البلاغات يجب على المحقق عندما يريد البدء في التحقيق ان ينظر بامعان وتروفيما يمكن ان يكون قدم اليه أو الى السلطة ذات الاختصاص من البلاغات أو الاخبار فانها ترشده في كثير من الاحوال الى نوع الجريمة ومحل ارتكابها وكيفية وقوعها بل ربما دلت على الفاعلين أو على الاقل حصرت الشبهة في شخص أو أشخاص معلومين لاسباب مخصوصة ترد فيها بل قد يترأى له من مجرد تلاوتها أن الامر ليس جنائيا فمثلا لو رأى من بلاغ قدم اليه أن والدا يتهم ابنه بسرقة ماله أو امرأة أخفت زوجها الفار من السجن فلا شك في ان ذلك يدعو الى عدم التحقيق معهما اللهم الا اذا تبين ان للولد أو المرأة شريكا لا يعفيه القانون

فاذا ظهر له ان هناك جريمة فقد وجب عليه الاسراع في التحقيق كما قدمنا بعد أن يدون في محضره صورة البلاغ أو الاخبار أو ملخصه على

الأقل أو يصف العقد المزور مثلاً اذا كانت التهمة تهمة تزوير ويثبت مضمونه بعد فحصه وقراءته فقد أظهر له من مجرد تلاوته طريقة التزوير أو يرى في العقد شيئاً من العلامات الدالة عليه فقد حصل مرة أن اتهم شخص بتزوير عقد على آخر متوفى موقع عليه بختمه وبمراجعة تاريخ العقد تبين أنه محرر بعد وفاة الشخص المزور عليه وقد يكون موقعاً عليه بختم نقش بعد الوفاة بل قد يكون محرراً على ورقة تكون أحدث عهداً منه وقد كان قضاة الاسلام رضوان الله عليهم لا تفوتهم أمثال هذه الأمور فانه يروى عن يزيد بن هارون أن رجلاً أودع بعض شهوده كيساً مختوماً ذكر ان فيه ألف دينار فلما طال غيبة الرجل فتق الشاهد الكيس من أسفله وأخذ الدنانير وجعل مكانها دراهم وأعاد الخياطة كما كانت ولما جاء صاحبه وطلب وديعته دفع اليه الكيس بختمه لم يتغير فلما فتحه وشاهد الحال رجع اليه وقال انى أودعتك دنانير والتي دفعت الىّ دراهم فقال هو كيسك بخاتمك فاستعدى عليه القاضى فأمر باحضار المودع فلما صارا بين يديه قال له القاضى منذ كم أودعتك هذا الكيس فقال منذ خمس عشرة سنة فأخذ القاضى تلك الدراهم وقرأ سكتها فاذا فيها ما قد ضرب من سنتين وثلاثة فأمره بدفع الدنانير اليه وأسقطه ونادى عليه

ويقرب من ذلك ما وقع أمام محكمة جنایات بنى سويف حيث اتهم شخص بتزيف نقود وكان قد سبق ووجهت اليه مثل هذه التهمة وحكم عليه فيها فلما قدم الى المحكمة دفع محاميه بان النقود الزیوف التى ضبطت

في منزله انما هي أثر من آثار الجناية الاولى وباقية من بواقيها وقد حوكم عليها وليس من العدالة والقانون ان يحاكم الشخص على الفعل مرتين وطلب بناء على ذلك أن يقضى ببراءة المتهم وكاد يجاب الى طلبه لولا أن لاحظ أحد المستشارين الجالسين للقضاء أن تاريخ ضرب النقود المضبوطة في التهمة الاخيرة متأخر عن تاريخ ارتكاب الجريمة الاولى وبذلك سقط دفاع المتهم وحكم عليه

خط السير وليس من الممكن بعد ذلك أن نحدد للمحقق خطة السير في العمل ولا أن ننصح له بالبدء باستجواب المتهم أو بأخذ أقوال شاهد أو باجراء معاينة أو تفتيش محل فان الظروف هي التي تحكم في مثل هذه الاحوال غير انه على كل حال يجب المبادرة بعمل المباحث التي يضر بها التأخير كاجراء المعاينات أو تفتيش بعض الامكنة أو استجواب المجنى عليه الجريح اذا كانت حالته تسمح بذلك فلو أنه انتقل الى محل الواقعة ولم يجد به مثالا الاجثة هامة فلا يسهه الا الشروع في معاينتها وأخذ صورتها وأوصافها وبيان حالتها وحالة المحل الذي وجدت فيه وهكذا

عدم التشدد وليس للمحقق عند ما يكون التحقيق في أول أدواره أن يتخير الشهود أو الادلة فانه ان فعل ذلك تعطلت به الاسباب وتحققت خيبته في عمله لانه لم يكن أحاط بأطراف الدعوى ولم تكن ظهرت له حقيقة الجريمة وأسرارها لذلك يجب عليه أن يقبل قول كل شخص يود ان تسمع أقواله او يقدمه اليه رجال الحفظ او الخصوم حتى اذا ما تقدم التحقيق خطوة الى الامام أمكنه ان يتبين الاشخاص الذين يرى لزوما

لسمع أقوالهم أو تفتيش منازلهم أو الخ
وللاحظ أنه من اللازم أن لا يكون المحقق سريع التصديق والتأثر
فيأخذ بالشبهات الضعيفة ولا متشددا في قبول الأدلة فيرفض سماع أو
جمع القرائن التي لا تؤدي مباشرة إلى إثبات الجريمة وإظهار فاعلها فكم من
قرينة لو أخذت على حدة مادت على شيء ولكنهما مضمومة إلى غيرها
تكتسب قوة لم تكن لها إذ يتكون بذلك مجموع ربما كان أفصح في الدلالة
من شاهد رؤية مثلا أو اقرار

تكوين الرأي وليعلم كل من يتولى التحقيق أن ما يصل إلى علمه على
لسان الغير أن هو الآخر يحتمل الصدق والكذب فلا يجوز له أن يقطع
بصحته أو كذبه إلا إذا أيدته أو نفته ظروف الدعوى وعلى كل حال يجب
على المحقق أن يرجح بين الأدلة المتناقضة حتى يمكنه أن يتخذ له طريقا
يسير فيه ويكون له رأيا في الجريمة وفاعلها إنما يلزم أن لا يكون تكوين
الرأي سابقا لإوانه وأن يبنى على اعتبارات تظهر من التحقيق لا على مجرد
إرادة المحقق وأن يكون هذا الرأي قابلا للتغيير والتبديل بتغير الظروف
والأحوال فإنه يخشى إذا أصر عليه أن يوجه التحقيق إلى وجهة مخصوصة
حتى إذا ما سار فيه شوطا بعيدا تبين له أنه مخدوع وعندئذ تكون
الفرصة المناسبة ضاعت ويصبح الأمل في اكتشاف الحقيقة ضعيفا غير أنه
لا يصح للمحقق أن يسترسل في الاحتمالات الممكنة بل يجب عليه أن يبحث
عن المدلول الظاهر للأحداث الذي تدل عليه لأول مرة تاركا الاحتمالات
والفروض الأخرى جانبا حتى يقوم الدليل على وجودها فإن فعل غير

ذلك فلا يرجى منه ان يصل الى الحقيقة مطلقا (راجع مبحث كيفية قراءة المعاينات)

موضع الشك واذا كان من الواجب على المحقق ان يكون حال تكوين رأيه بعيدا عن الاغراض والميل الا في جانب الحق وان يكون على الحياد المطلق في التحقيق بين المجنى عليه والمتهم فانه يلزمه ان يكون عنده قليل من سوء الظن والشك في بعض المواضع وعلى الاخص في المسائل الآتية في أحوال السرقات اذا جاز ان يكون الغرض من الادعاء بوقوعها تخلص المجنى عليه او المبلغ من تبعة تبديد ملك الغير الذي كان وديعة عنده اوفى حراسته كأن كانت الظروف تدل على انه قامر به مثلا او صرفه في سبيل لذاته وشهواته او يريد ان يضيفه الى نفسه فكثيرا ما يقع ذلك من الامناء على الودائع وصيارفة المحال التجارية او خنرائها الذين قد تدفعهم رغبة الفرار من المسؤولية الى اتهام بعض العمال معهم كالفراشين والسعاة وغيرهم بل قد يذهبون الى اكثر من ذلك دفعا للمسئولية المدنية ايضا فيدعون أن السرقة وقعت باكره وباسباب لا قبل لهم بردها وذرا للرماد في العيون تراهم يتحدثون بأنفسهم جروحا وعلامات لتكون أثرا ظاهرا للاكره ودلالة عليه وأحيانا تراهم ملقين على الأرض في أماكنهم مشدودى الوثاق مغلولى الايدي والأرجل الى الاعناق وربما كانوا مسدودى الفم منعاهم من الاستغاثة وطلب النجدة وغير ذلك من طرق التضليل التى كثيرا ما جازت على المحققين

فالواجب في مثل هذه الظروف تعرف حقيقة الرباط والوثاق وحالتهم

والتحقق مما إذا كان في استطاعة الشخص أن يفعلها بنفسه أولا بد أن يكونا من يد أجنبية على أنه في هذه الحالة الأخيرة كثيرا ما يكون نفس الشخص المكتوف الايدي شريكا المصوص أو المدبر الاصلى للسرقة وما الحالة التي هو عليها الا نتيجة تدبير سابق بينه وبين شركائه وربما كان مجرد المغالاة في الاحتياطات والتصنع داعيا الى كشف أمره

وليلاحظ أن الشخص المتصنع يحنط عادة لنفسه خوفا من ان يلحقه الأذى من شدة الرباط والوثاق وفي هذه الحالة لا يوجد في الغالب على جسمه آثار تعدد كما أن الوثاق يكون غالبا في حالة ارتخاء

وقد يكون لنوع الحبل وجنسه دخل كبير في كشف التصنع أو نفيه أو توجيه التهمة الى زيد أو عمرو فلذلك يجب حفظه والبحث عن صاحبه ان أمكن (راجع مبحث الانتحار)

في أحوال الفسق والاعتصاب يقع كثيرا أن تدعى بنت سيئة السلوك أن فلانا اغتصبها بالقوة أو واقعها على غير رضا منها ليقوم لها العذر فتدفع به عن نفسها لوم اللاتمين وفي مثل هذه الحالة تنسب الفعل غالبا الى شخص مجهول لانها تخشى ان هي ادعت على شخص معين أن يثبت كذبها بسهولة ذلك فيلتوى عليها الأمر غير أنه أحيانا تدفعها الجرأة والوقاحة الى اتهام شخص معين كذبا وأكثر ما يكون ذلك عند ظهور علامات الحمل عندها او عند عدم توفيقها الى استقاطه فسمعيا منها وراء دفع العار عنها تستعمل الخديعة حتى اذا ما وقعت شخصا في الشرك الذي نصبت له ومكنته من نفسها بمحض ارادتها اتهمته مع انها قد حملت من غيره

فاذا عرضت للمحقق حالة مثل هذه وقام الدليل لديه على سوء سلوك البنت وجب عليه أن يتردد كثيرا في قبول دعواها فلو فرض وكان ادعاء البنت عند الوضع فانه يجب المبادرة بعرض المولود على الخبيرين للتحقق مما اذا كانت أمه جاءت به لتسعة أو لاقول أو أكثر فان رأيهم في ذلك يمكن أن يكون دليلا على كذب البنت أو صدقها فلو كانت المدة التي تفصل تاريخ الوضع عن تاريخ الوقاع حسبا تدعيه تحتل قول الاطباء ربما كانت صادقة والا فهي كاذبة

في حوادث الحريق يحصل كثيرا أن يضع الشخص النار عمدا في ملكه لاغراض كثيرة كما اذا كان الملك مؤمنا عليه طمعا في الحصول على مبلغ التأمين ولا سيما اذا كان فوق قيمة الملك وقد يحرقه أيضا لاختفاء جريمة كأن يقتل شخصا ثم يشعل النار فيه وفيما حوله من الامتعة فيحترق موهها بذلك أن القتل حصل بالحريق كما أنه كثيرا ما يضع التجار الذين هم في حالة افلاس وعسر مالي النار في محلاتهم التجارية للتخلص من اشهار افلاسهم حتى اذا ما توقفوا عن الدفع فيما بعد كانوا معذورين وقد يكون الغرض من هذا الحريق الفرار أيضا من مسئولية جنائية بسبب غش أو تدليس أو اهمال

في حوادث القتل غرقا أو حرقا أو اختناقا أو بالسقوط من مرتفعات كثيرا ما ينصرف ذهن المحقق الى اعتبار الحادث واقعا بالقضاء والقدر لا جنائية فيه مع أنه يجوز أن يكون الموت جنائيا فليس ما يمنع من أن تكون الجثة التي وجدت طافية على وجه الماء لشخص القى فيه غدرا بيد أجنبية كما أن

الشخص الذى وجد كسيرا مهشم العظام بسبب سقوطه يجوز أن يكون رمي به أو جرح أولا جروحا مميتة أو ضرب ضربا مبرحا ثم التقي به للتضليل (راجع مبحث البقع الدموية)

الجروح والاصابات يوجد من الاشخاص من يحدثون بانفسهم جروحا ويتهمون غيرهم كذبا للانتقام منهم او للحصول على تعويض أو يزيدون في جسامه الجروح التى احدثها الغير بهم الا ان عملهم ينكشف للطبيب الماهر فانهم فى الغالب تأخذهم الشفقة على انفسهم وقد تكفى مجرد المقارنة بين حالة الجروح والآلة التى استعملت فى ذلك والصفة التى حصل بها الضرب او وقعت بها الاصابة لظهور كذبهم فقد حصل مرة ان ادعى شخص ان جماعة من اللصوص خرجوا عليه ونهبوا النقود التى كانت عهدة فى يده بعد ان أكرهوه اكرهاها أحدث جروحا فى رأسه وبعرضه على الطبيب قرر صراحة وبلا تحفظ فى رأى أن هذه الاصابة لا يمكن ان تكون من يد اجنبية وفلادل التحقيق بعد على صحة رأى الطبيب

سرية التحقيق وليلاحظ انه كثيرا ما تكون المصاحبة فى كتمان الخطة التى يسير عليها المحققون وعدم اعلانها للجمهور وايقافه على نتيجة التحقيق أو ماتم فيه والتدابير التى يراد اتخاذها قبل ان ينضج ويتقدم نحو اكتشاف الحقيقة فانه يخشى ان يتنبه المتهمون او من لهم يد فى التهمة فيحتاطون لانفسهم سواء بالفرار من وجه القضاء او بتهديد الشهود او بالتواطؤ معهم او بتدبير طرق كاذبة للدفاع عن انفسهم فيفسدون على المحقق عمله فاذا كان يحقق فى جريمة سرقة مثلا ووفق الى ضبط الاشياء المسروقة مخبأة فى

مكان وجب عليه ان لا يذيع ذلك للجمهور بل يحفظه سرا في طي الخفاء،
ويقوم بالقرب من ذلك المكان عيوننا للقبض على من يذهب اليه للبحث
عن الاشياء المسروقة وكذلك لو كان يحقق في جناية قتل او سرقة باكراد
او غير ذلك من الجرائم التي يحصل فيها عادة تبادل اطلاق العيارات النارية
بين الجناة والمجنى عليهم اورجال الحفظ مما ينشأ عنها احيانا اصابة بعض
افراد الفريقين فانه لو حصلت اصابة بعض الجناة ولم يتمكن اخوانه من
حملة والهرب به او قطع رأسه حتى لا يعرف يعودون في الغالب بعد لاخذه
فانهم يفطنون ان وقوعه في أيدي رجال الحفظ خطر عليهم وداعية لمعرفة
فاذا ما عادوا اليه لقوا هناك عيون البوليس فتقبض عليهم أما لو عرف
الجناة ان زميلهم وقع في قبضة رجال الحفظ تركوه واستسلموا لحكم المقادير
واذا كان في نيته تفتيش مكان أو معاينة محل رأى حاجة لتفتيشه
او معاينته أخفى ذلك ولو على أعوانه ومساعديه من كتبة وحجاب وغيرهم
فقد يضررون بالتحقيق وسيره بسلامة نية وعلى غير علم منهم باذاعة أسرارهم
التي عرفوها بحكم وظيفتهم فاذا ما وصل المحقق الى المحل الذي يقصد تفتيشه
أو معاينته وجدده وقد جرد من كل شيء، يمكن أن يكون له علاقة بالجريمة
وفاعلها أو غير في حالته تغير كبير يصبح معه المعاينة والتفتيش لا قيمة
لها ولا فائدة

علانية التحقيق بيدانه وان كان لسرية التحقيق وكتمانه عن الجمهور
فوائد فانه قد يكون في النشر عن الجريمة وفاعلها ما يساعد على ضبطه لو كان
فارا فان المحقق الذي يعمل هذا انما يقدم المتهم للجمهور ويعرفهم به فيخرج

بذلك مركزه ويسد عليه المسالك كما أن بيان الاشياء المسروقة مثلا والنشر عنها قد يساعد على ضبطها والقبض على الجاني فان انسارق في الغالب يسعى للتخلص ما أمكنه من الاشياء المسروقة يبيعها او بالتصرف فيها بآية طريقة كانت حتى لا تكون خطرا عليه فلو كان سبق وباعها مثلا قبل النشر عنها أمكن للمشتري منه ان يدل عليه اذا كان سليم النية خشية الوقوع في المسؤولية أما اذا حصل النشر عنها قبل التصرف فيها فقد يكون ذلك سببا مانعاً له من الاقدام على بيعها خوفا من ان يعرف فيقبض عليه ومن ذلك يرى ان الامر متروك للمحقق يتخير الوقت الذي يراه مناسبا للنشر من عدمه

النشر فاذا رأى لزوم النشر عن المتهم او الاشياء المسروقة او الآلات التي استعملت في ارتكاب الجريمة وجب عليه ان يصفها وصفا دقيقا يميزها عن غيرها ما أمكن فان وصف الجاني مثلا وصفه بالعلامات الجسمانية الطبيعية التي لا تتغير كحالة الانف والجمجمة والاذن والنظر والرأس والوجه والعاهات والزوائد الجلدية وتغير لون الجلد وغير ذلك مما يوجد عادة في الجسم فان مثل هذه العلامات لا يتفق «غالبا» اتحادهما في اشخاص متعددة ولا تزول وان زال بعضها يبقى أثرها فان الجناة يغيرون ما أمكنهم الحالة التي كانوا عليها وقت ارتكاب الجناية فترى اللص الذي كان حليقا وقت ارتكابها أصبح وقد ارخى لحيته وهكذا

ويجب على المحقق اذا ما كلف رجال الضبط بالبحث عن الجاني

واعطاهم اوصافه ان يخفى هذه الاوصاف عن غيرهم خوفا من ان يقف الجناة عليها فيعموا على تغييرها فانهم في استطاعتهم ذلك ولو بواسطة اصحاب لهم يتظاهرون عند رجال الحفظ بالرغبة في البحث عنهم ومساعدتهم في القبض عليهم حتى اذا ما وقفوا على تلك الاوصاف اطلعوهم عليها

كذلك يجب الاحتياط عند النشر فانه لو اخطأ المحقق او البوليس في بيان اوصاف الفاعل الحقيقي اوفى حقيقة اسمه اوفى اسم القاتل يمكن ان يكون ذلك سببا في عدم اظهار الفاعل ومعرفة اسرار الجريمة كما حصل في قضية قتيلة الصندوق فان الخطأ الذي وقع في معرفة اسم القتيلة كان مانعا من معرفة حقيقة قتلها فترتب على ذلك طبعا عدم تعرف الجاني الحقيقي وحفظ الدعوى ولكن لما وفق البوليس الى معرفة الاسم الحقيقي للقتيلة بطريق المصادفة انفضحت أسرار الجريمة وعرف فاعلها بسهولة

وليست هذه فقط هي فائدة علانية التحقيق والنشر عنه فان هناك فائدة اكبر وهي وقوف الجمهور على التهمة الموجهة للمتهم ومراقبته عن كسب سيرة التحقيق والضمانات القانونية التي وضعت لمصلحة النظام والمتهم في آن واحد

فوائد الصحافة وفي وسع المحقق ان يستفيد من الصحف واستخدامها فوائد أخرى وعلى الاخص في الحوادث التي يهتم لها الرأي العام لغرايتها اولسبب مركز المتهمين او المجنى عليهم فيها وقد كان رئيس البوليس الفرنسي يستعين بالصحف على خدع المتهمين الفارين والتغريب بهم ليتيسر له القبض عليهم وكثيرا ما كانت تكلل اعماله بالنجاح فقد نشر مرة في احدى

الصحف ان البوليس علم بان اللصوص فى جريمة كذا اخترقوا الحدود
فاخذ فى اقتفاء أثرهم والبحث عنهم فى ايطاليا موهما بذلك انه غير واقف
على اخبارهم الحقيقية فاطمانوا وخرجوا من كنهم واحتياطهم فقصدهم احد
داره وهناك وجد البوليس كامنا له فقبض عليه

مضارها بيد انه وان كانت الصحف من اكبر اعوان المحقق الا انه
يجب ان يكون لاشتغالها باعماله والبحث فيها حد تقف عنده فانه يخشى
ان تزيع اسرار التحقيق او تكتب عنه أموراً غير صحيحة من شأنها ان
تضلل الرأى العام ولا سيما فى الحوادث التى ينشق فيها على نفسه فترى
فريقاً يعطف على المتهمين ويتمنى لهم الخروج من التهمة طاهري الذيل وفريقاً
يحمل عليهم يسيئه ان تعلن براءتهم

فاذا تناولت الصحف البحث فى الادلة التى قامت على المتهمين او لهم
اونشرت عنها شيئاً (وهذه عادة ذميمة منتشرة بين الصحف المصرية)
لزم المحقق ان يراغب ذلك ويصحح اخبارها عند الضرورة فقد تنشر مثلاً
ان سير التحقيق يدل على براءة المتهمين لان الادلة التى قامت عليهم لا تكفى
لادانتهم وبذلك تعد الرأى العام الى توقع الحكم ببراءتهم او رأى مخصوص
فى القضية فاذا جاءت النتيجة على خلاف ذلك اضطرب الناس وضعفت
ثقتهم فى القضاء واعتبروا المتهمين شهداء قد ذهبوا ضحية الغدر والظلم
وهذا شر البلايا

ومما يؤسف له ايضا ان الصحافة لا تقف عند هذا الحد من التداخل
فى اعمال التحقيق والتشويش على القائمين به واعوانهم والتأثير فيهم بما

تنشره خطأ أو تبديه من رأى بل قد تعرقل سعيهم وترشد المتهمين ولكن بسلامة نية - الى التدابير التي يراد اتخاذها للقبض عليهم فقد نشرت مرة صحيفة مصرية ان بعض رجال البوليس السرى قصدوا بلدة كذا للبحث والقبض على فلان المتهم مع انه اذا جاز لصحيفة ان تنشر عن التحقيق شيئا فلا يجوز لها مراعاة للمصلحة العامة - ان تتعرض مطلقا لازاعة اخبار واعمال رجال البوليس السرى ونواياهم فانه يجب ان تبقى اعمالهم سرية محفوظة في طي الخفاء والسكران

وبهذه المناسبة نذكر ان النائب العمومى فى تعليماته لرجال النيابة اوضحهم بالاستغناء عن سماع اقوال رجال البوليس السرى كشهود اذا لم تكن ضرورة فى ذلك وليس الغرض من هذه الوصية الا الرغبة فى ان تبقى شخصية البوليس السرى غير معروفة للجمهور حتى يمكنه ان يؤدي وظيفته بنجاح (راجع مبحث الصور الفوتوغرافية ومقارنتها)

جمع الأدلة وليس فى القانون ما يمنع المحقق من جمع الاستدلالات الدالة على ارتكاب الجريمة وفعالها وسماعها من أى شخص كان وبأية طريقة كانت متى لم يكن فيها مساس بحرية الدفاع أو مخالفة للنظام العام أو مغايرة للآداب فله اذا كان للمتهم سوابق أن يراجع أوراق الدعاوى التى حكم عليه من أجلها فمنها يستطيع غالبا الوقوف على أخلاقه وعاداته وأساليبه فى الاجرام فان من الجناة من يرتكبون بعض الجرائم بطرق واحدة ويسلكون سبيلا مخصوصا فى الدفاع عن أنفسهم والمصوص طرقا مخصوصة فى السرقة لا يغيرونها الا للضرورة أو نادرا فمنهم النشال ومنهم

من يسرق بنقب أو كسر ومنهم من يتخصصون لسرقة اشياء دون أخرى فمنهم من اعتادوا سرقة المواشى ومنهم من اتخذوا حرفة لهم سرقة الاحذية من الجوامع أو سرقة الدجاج وبعضهم يتخصص في السرقة من الاسواق أو السكك الحديدية أو الفنادق فاذا كان القانون جعل السوابق ظرفا مشددا للعقاب فان المحقق يمكنه ان يتخذ منها قرينة على اثبات الجريمة على المتهم لانه اذا حكم عليه من اجل جريمة ارتكبها بطريقة مخصوصة ونسب اليه انه عاد الى ارتكابها بنفس الطريقة عينها كان ذلك قرينة سيئة ضده فان الانسان اسير عاداته لا يشذ عنها الا نادرا

فوائد السوابق ولذلك ينصح هانس جروس لرجال الضبط ان يتخذوا لهم دفاتر وسجلات محلية تدون فيها أسماء الاشخاص المعتادين الاجرام والجرائم التي اعتادوا ارتكابها وطرقهم في ذلك فقد يكون من وراء هذا الفعل فائدة كبرى الا ترى انه يجوز ان تقع جريمة فتحفظ لعدم معرفة الفاعل ثم تقع جريمة اخرى من نوعها وب نفس الطريقة عينها ويضبط فاعلها فانه يمكن ان يتخذ من ذلك قرينة على انه مرتكب للجريمة الاولى فقد وقع مرة ان اتهم شخص بقتل عاهر بعد ان سلبها حليها ومتاعها فكانت طريقة القتل وصفة المجنى عليها من اسباب اتهامه في قضية قتل عاهر اخرى وقد ثبت عليه فعلا انه مرتكب للجريمتين

كذلك اذا كانت الجريمة غير معروف فاعلها فانه من السهل على رجال الضبط ان يراجعوا تلك الدفاتر ليقفوا منها على الشخص الذي اعتاد ارتكاب مثل هذه الجريمة بتلك الطريقة فان ذلك يصلح ان يكون سببا

على الاقل لاتهامه

الغرض من التحقيق الجنائي

نصت المادة الحادية عشرة من قانون تحقيق الجنايات على وجوب توجيه مأمور الضبطية القضائية في حالة تلبس الجاني بالجناية بلا تأخير الى محل الواقعة وتحرير مايلزم من المحاضر لاثبات « حقيقة وجود الجناية وكيفية وقوعها »

وقضت المادة الرابعة والستون منه على قاضى التحقيق بان يجمع الادلة المحسوسة التى يمكن الوصول بها الى « معرفة الجانى ومعرفة درجة الجناية »

وجاء فى المادة الثالثة والسبعين منه ايضا انه يجوز لقاضى التحقيق ان يسمع شهادة من يرى لزوم سماع شهادته من الشهود على الوقائع التى تثبت « ارتكاب الجريمة واحوالها واسنادها للمتهم او براءة ساحته منها »
فيستفاد من هذه النصوص أن التحقيق الجنائى شرع لمعرفة حقيقة الجريمة وأحوالها وتبين الفاعلين لها ودرجة مسئوليتهم

لذلك نرى من الواجب أن نشرح المقصود من هذه العبارات ونبين اهمية الالتفات الى ذلك فى التحقيق فانه قد يكون من وراء الاهمال أو عدم العناية فى تعرف هذه الامور ضرر كبير لا يمكن تلافيه لفوات الوقت اللائق وضياع الفرصة المناسبة

أولا - « الجريمة وأحوالها »

اذا ما شرع المحقق فى التحقيق وجب عليه أن يوجه عنايته الى ما يأتى

اثبات حقيقة وجود الجناية وكيفية وقوعها - معرفة وصف الجناية واحوالها

« ا » - اثبات حقيقة وجود الجناية وكيفية وقوعها

وقوع الفعل ماديا اول ما يجب على المحقق هو التثبت من وجود الجريمة
ووقوعها ماديا وبعبارة اصح هو التحرى عن جسم الجريمة واكتشافه كما
يقولون . فاذا كان يحقق في جريمة قتل مثلا لزمه ان يتثبت اولا من حصول
القتل وحقيقة وقوعه ماديا وذلك يكون فى الغالب بالبحث عن الجثة
ومعاينتها والتحقق من شخصيتها كما سنفصله فى غير هذا المكان

نعم انه ليس من الضرورى لاثبات جريمة القتل ان توجد الجثة
وتعابن ماديا فانه فى كثير من الأحوال يخفيها الجناة فى باطن الأرض
او يرمون بها فى بئر او ساقية او محل مهجور او يقطعونها اربا اربا ويلقون
بها فى اليم او فى أمكنة مختلفة بحيث لا يتسنى للمحقق واعوانه جمعها وان
وسعهم ذلك فان تحقيق شخصيتها يكون من الصعوبة بمكان ولا سيما اذا
لم يوجد الرأس الا ان وجود الجثة يساعد كثيرا على اثبات الجريمة وتبين
الفاعلين لها (راجع مبحث المعاينات ومبحث تحقيق شخصية الجثة)

فاذا لم يوفق المحقق الى العثور على الجثة أو قطع منها وجب عليه أن
يجمع الأدلة على أن القتل وقع ماديا سواء بسماع الشهود على ذلك أو باعتراف
المتهمين او بغير ذلك من طرق الاثبات والمباحث الاخرى

ومما يؤسف له ان بعض المحققين لا يعملون بذلك فقد رفع مرة
بعض الناس بلاغا الى النيابة يتهمون فيه عدوا لهم بأنه قتل اخاهم فلم يكد
يصل البلاغ الى النيابة حتى امر رئيسها بالقاء القبض على المتهم واخذ

يستجوبه على التهمة الموجهة اليه فارضا ان القتل وقع فعلا ولم يبق عليه الا الاستدلال على الجاني مع انه ان صح ان العداوة بين المتهم والمبلغين تكون سببا للقتل فلا تصالح ان تكون دليلا على وقوعه ماديا ولم يكن هناك دليل آخر على ذلك الا اهم الغيبة الشخص المقول بقتله

احتج المتهم على حبسه لدى القاضى فأمر بالافراج عنه بعد ان طلب لسان الدفاع عنه من المبلغين بيان اوصاف مفقودهم فكان من أهم العلامات المميزة له وجود رسم صليب على يده اليمنى فلم تمض الا ايام قليلة حتى ورد الى النيابة بلاغ آخر منهم بان جثة اخيهم وجدت طافية على وجه الماء فى ترعة كذا فسرعان ما أمر رئيس النيابة بالقبض على المتهم قبل ان يتبين ما اذا كانت الجثة هى جثة المفقود اولا والواقع انها لم تكن له حيث لم يوجد بها علامة من العلامات المميزة ولا سيما رسم الصليب

فلو ان المحقق راعى الترتيب الطبيعى فى عمله فعمل اولا على اثبات حقيقة وجود الجناية لما اضاع وقته عبثا وحبس المتهم ظلما اذ لا يخفى انه كثيرا ما يبلغ بقتل زيد او عمرو وهو حى يزرق وقد يكون الداعى الى ذلك التبليغ طول غيابه وبعده عن محل اقامته

فالواجب اذا ان ثبت ان الشخص مات اولا ثم يبحث بعد عما اذا كان الموت جنائيا اولا ثم عن الفاعلين له وهكذا وهذا لا يمنع طبعاً من اخذ الاحتياطات اللازمة قبل المشتبه فيه ولكنها احتياطات تختلف باختلاف قوة الشبه وضعفها

واذا كان يحقق فى جريمة تزوير ولا سيما اذا كان ماديا كان اول

ما يجب عليه ضبط المحرر او المكتوب الذى وقع فيه التزوير فان ذلك مما يسهل عليه اثبات حقيقته وجود الجريمة غير ان عدم توفقه الى ذلك لا يمنع من السير فى التحقيق لاثبات التزوير بطرق الاثبات والمباحث الاخرى خصوصا وان بعض المزورين بعد أن يرتكبوا جريمة التزوير ويسجلوا العقد اذا كان مما يلزم تسجيله يدعون أن الاصل فقد أوسرق أو أحرق ومن باب التضليل يتصنعون واقعة سرقة أو يضعون النار فى أمكنتهم ليوهموا أن النار أكلت العقد أو اختطفته أيدي اللصوص ويجعلون ذلك ذريعة للفرار من أحكام القانون المدنى الخاصة بالاثبات

وعلى العموم فان أغلب الجرائم لها أثر مادي يدل عليها كالحرق والسرقة واتلاف الزرع وجرائم التعيب والتخريب والاتلاف فيجب دائماً أن يعمل المحقق على اكتشافه وتحقيق وجوده من عدمه وهذا لا يكون الا بعمل المعاينة الدقيقة فى الوقت اللائق عن محل الجناية كما تراه مفصلاً فى غير هذا المكان

كيفية ارتكاب الجريمة ولا يكفى البحث عن حقيقة وقوع الفعل الجنائى بل الواجب ايضا اثبات كيفية وقوعه فان لذلك أثراً كبيراً فى اثبات التهمة على المتهم أو عدم اثباتها فقد يرتكب الشخص جريمة بطريقة ويستحيل عليه ارتكابها بطريقة أخرى لاسباب مادية أو معنوية كما أن كيفية وقوع الجريمة قد تدل على الفاعل أو على بعض صفاته أو صنعته أو حرفة فاذا ارتكبت جريمة قتل بسلاح الميرى كان ذلك سبباً

يدعو الى توجيه التهمة الى الخفراء في القرى أو المساكن في المدن الا أنه يجب ملاحظة أنه في مثل هذه الحالة يجوز أن يرتكب الشخص القتل بسلاح غيره الذي يمكنه أن يحصل عليه بطرق شتى

واذا وقعت سرقة بكسر أو نقب استطاع المحقق أن يستدل من حالته وشكله وكيفية حصوله على ان الجاني نجار أو سمكري أو بناء

واذا ارتكبت جريمة تقليب زرع كان تحديد طريقة ارتكابها وبيان حالة الزرع المقلع وكميته ومساحة الارض أمرا جوهريا في التحقيق فقد يستفاد من ذلك تعدد الجناة أو عدم تعددهم وغير ذلك مما سنبحث فيه مطولا عند الكلام على مدلول المعاينات

وقد يتغير وصف الجريمة بتغير طريقة ارتكابها كما هو الحال في جريمة اسقاط الحمل فاذا وقع الاسقاط بالضرب أو نحوه من أنواع الايذاء كان جناية واذا حصل بأعطاء المرأة الحامل أدوية أو باستعمال وسائل مؤذية إلى ذلك كان جنحة

وليلاحظ أن الجريمة الاصلية يجوز أن يقترن بها أو يتقدمها أو يتلوها جريمة أخرى تعتبر في نظر القانون ظرفا مشددا للجريمة الاصلية أو قائمة بذاتها لا تجمعها ولا تربطها بها الا رابطة اتحاد الزمان او المكان او المجنى عليه فاذا وجد المحقق أمام حالة من هذه الاحوال لزمه أن يتحقق من وقوع الجريمة ماديا ويتبين العلاقة والرابطة بينهما فان لوجود هذه العلاقة أو عدم وجودها أثرا كبيرا في سير التحقيق وكيفية اجرائه ولا سيما من الوجهة النظامية الادارية من حيث الاحصاء والقيود في الدفاتر والسجلات

والاجراءات والاختصاص

ب « معرفة وصف الجريمة وأحوالها »

النية والقصد من الفعل كثيرا ما يكون الفعل الجنائي قابلا لأن

يأخذ قانونا أوصافا متعددة بتغير الظروف فقد يكون الضرب والجرح مجرد جنحة بسيطة أو شروعا في قتل تبعا للنية والقصد من ارتكاب الفعل لذلك يجب على المحقق دائما ان يعمل في مثل هذه الاحوال على تعرف نية الجاني وغرضه الذي كان يقصده اذ يجوز أن يكون ارتكب من الافعال ما لم يكن يقصده أو ان نتأجج فعله كانت فوق ما أراد

اركان الجريمة وظروفها ولما كان لكل جريمة اركانها الخاصة بها التي لا تقوم الا عليها كان من اللازم أن يوجه المحقق عنايته الى اثبات تحققها ووجودها وكذلك تلك الظروف التي يمكن أن تشدد في جسامه الجريمة أو تخفف منها أو تغير وصفها وعلى العموم كل ما له علاقة بالجريمة وارتباط بها كالزمان والذين وقعت فيهما والآلة التي استعملت في ارتكابها وعلاقة الجاني بالمجنى عليه وسن الاتهم والمجنى عليه وسبب الجناية وغير ذلك من الظروف التي لها تأثير في الجريمة وجودا وعدما تخفيفا وشدة اثباتا ونفيا

وليس ما يمنع المحقق متى اضطرته الظروف الى ذلك من أن يغير رأيه في وصف التهمة بل يجب عليه ذلك وليعلم أنه ليس مقيدا أصلا بالوصف الذي يأتي على لسان المبلغ أو المشتكى أو الشاهد فقد يسمى

النصب سرقة والسرقه خيانة أمانة والضرب العمد المفضى للموت قتلا
عمدا وهكذا

ثانيا - تعرف الجانى ودرجة مسئوليته

معلوم انه ليست كل علاقة بالجريمة مهما كان من شأنها أن تجعل
صاحبها فاعلا لها أو شريكا في ارتكابها فقد عني الشارع في المادتين ٣٩ و
٤٠ من قانون العقوبات ببيان الفاعل للجريمة والشريك فيها

ومن المتفق عليه أن حالات الاشتراك الواردة في المادة ٤٠ منصوص

عليها على سبيل الحصر والعد لا على طريق البيان والتمثيل
إذا تقرر ذلك كان من الواجب على المحقق بعد أن يثبت حقيقة
وجود الجريمة وكيفية وقوعها ان يبحث عن الاسباب والوقائع والشبه التي
بها يمكنه توجيه التهمة الى بعض الاشخاص وأن يجمع الادلة المحسوسة
وغيرها التي يتوصل بها الى اثبات ارتكاب المتهم للجريمة أو اثبات براءة
ساحته منها

اسباب الاباحة وموانع العقاب فليس الغرض من التحقيق اكتشاف
الجناة فقط وانما يقصد منه أيضا حماية الابرياء - لذلك وجب على المحقق
أن يسمع دفاع المتهم عن نفسه ويحققه سواء كان الدفاع خاصا بنفى التهمة
عن نفسه أو متعلقا بسبب من أسباب الاباحة كأن كان في حالة دفاع شرعى
أو قام به مانع من موانع العقاب كإكراه أو جنون أو سبب من أسباب
الاعفاء الخاصة كالقراية أو الزوجية في السرقة فان هذه الامور وما
شاكلها لو تحققت من شأنها ان تزيل الوصف الجنائي للفعل او ترفع عن

المتهم المسئولية الجنائية

معرفة عدد الجناة وصفاتهم ويجب على المحقق ان يجتهد في معرفة عدد الجناة لان تعددهم موجب للتشديد عليهم في كثير من الجرائم وأن يتبين حقيقة الدور الذي لعبه كل منهم فيها وحد تداخله في ارتكابها وعلاقة كل منهم بالجريمة من حيث كونه فاعلا او شريكا فان لهذه التفرقة نتائج كبيرة من حيث المسئولية الجنائية وتقدير العقوبة فقد يجوز ان يعاقب الشخص على فعل لو كان شريكا فيه ولا يعاقب عليه لو كان فاعلا اصليا وقد يكون من نتائج اعتبار هذا او ذاك فاعلا او شريكا تغيير الوصف الجنائي للفعل وعليه ان يتعرف جيدا الاسباب التي تغير وصف الجريمة او العقوبة او ترفع المسئولية بالنسبة لبعض الفاعلين او الشركاء

أوجه الاشتراك واذا كان يحقق مع شخص متهم بالاشتراك في جريمة وجب ان يدور محور عمله على تعرف اوجه الاشتراك فاذا كان شريكا بالتجريض او الاتفاق حدد ماهيته وحقيقته وزمانه ومكانه وتبين ما اذا كانت الجريمة وقعت بناء عليه او لم تقع وان كان شريكا بالمساعدة تثبت من هذه المساعدة وعلاقتها بالاعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لارتكاب الجريمة فقد يجوز أن يكون ما اتاه ليس من أفعال المساعدة الموجبة للاشتراك قانونا وانما هو أن صح امر لا يعاقب عليه قانونا او يعد جريمة اخرى

(موضوع التحقيق الجنائي)

تقدم لنا القول بان التحقيق الجنائي شرع لاكتشاف حقيقة الجريمة

وأحوالها وتبين الفاعلين لها وتحديد مسئوليتهم فكل الوقائع والقرائن والافعال والأدلة التي يمكن الوصول بها الى ذلك مباشرة او بالواسطة أو يتوصل بها الى اثبات براءة المتهم هي موضوع التحقيق الجنائي

هذه الوقائع والافعال والأدلة محسوسة كانت او غير محسوسة لا يمكن حضرها ولا الدلالة عليها باختلافها باختلاف الحوادث وتغير طرق ارتكابها بل وباختلاف الجناة انفسهم (راجع مبحث موضوع شهادة الشهود ومباحث المعاينات ومدلولها والتفتيش والخبراء والاثار على اختلافها)

الباعث على ارتكاب الجريمة غير انه وان كان لكل جريمة ظروف خاصة ووقائع مرتبطة بها فانه يوجد امر عام له علاقة باكثر الجرائم وارتباط بالحوادث الجنائية ارتباط العلة بالمعلول وهو سبب الجنابة او الباعث على ارتكابها فالجاني عادة لا يرتكب الجريمة حبا منه في الاجرام او قضاء للذة وارضاء لشهوة مجردة عن كل غرض آخر وانما لاسباب ودواعي مخصوصة فالعدو اقرب الناس الى الانتقام من خصمه والفقير احوج من غيره الى ارتكاب السرقات

لا نريد البحث في اسباب الاجرام والتكلم على نظرية الجاني والجنابة فذلك خارج بالمرّة عن دائرة موضوعنا وانما نريد التكلم على البواعث التي تحمل الاشخاص على ارتكاب جرائم معينة وفرق كبير بين الامرين

اهمية معرفة سبب الجنابة نعم ان السبب الحامل على ارتكاب الجريمة لا يعتد به قانونا ولا يدخل في عناصر الجريمة فسواء عند القاضي من حيث تكون الجريمة وتوفر شروطها القانونية ان يكون هنالك باعث حمل الجاني

على ارتكاب الجريمة او لم يكن وسواء عنده ان يكون الباعث شريفا
و غير شريف غير انه يصلح في بعض الاحوال ان يكون ظرفا قضائيا
مشددا او مخففا للعقاب

وليست هذه فقط هي فائدة تعرف سبب الجناية فان له فائدة اكبر
من ذلك في التحقيقات الجنائية فانه يصلح أحيانا ان يكون دليلا على
ارتكاب الجريمة واسنادها للمتهم او على الاقل داعيا لحصر الشبهة في شخص
او أشخاص معلومين ولا شك انه كلما حصرت الشبهة في بعض الاشخاص
بدلالة السبب عليهم كلما ضاقت دائرة البحث التي يعمل فيها المحقق وفي
ذلك تخفيف وتسهيل عليه فاذا كان الباعث على ارتكاب الجريمة هو ارضاء
داعى الانتقام اتجهت أنظاره الى اعداء المجنى عليه وخصوصه

لهذا كان من الواجب على المحقق ان يتحرى جيدا سبب الجناية فقد
يكون عدم تعرف سببها الحقيقي داعية للاضطراب في التحقيق وتخبطه فيه
كما أن عدم تصور سبب معقول يحمل المتهم على ارتكاب الجريمة قد
يكون من الادلة التي يصح ان تقدم على براءته بل قد يكون قرينة على
ان الجريمة لم تقع فعلا

ضرر الخطأ في تعرف سبب الجناية غير انه يجب الاحتياط في البحث
عن سبب الجناية فقد يكون الخطأ فيه كافيا لتضليل المحقق وإبعاده عن
طريق الصواب ألا ترى انه يجوز أن تقع جريمة قتل مما يصح ان يكون
الداعى الى ارتكابها رغبة الانتقام من المجنى عليه أو الطمع في ماله فاذا
أخطأ المحقق في معرفة السبب الحقيقي سار بالتحقيق في طريق لا يوصله

مطلقا الى الغرض الذى يسعى اليه فقد يحصل أن يكون الغرض من جنابة القتل هو السرقة وأن الجانى عقب ارتكابه القتل وعند البدء فى الشروع فى السرقة يحس بحركة كوقع اقدام مثالا فيتعلق باذيال الفرار فاذا ماجاء المحقق وعان محل الجنابة ووجد كل شىء على حالته ظن بل ربما اعتقد ان سبب الجنابة هو الانتقام وسار فى التحقيق على هذا الاعتقاد - هذا -

الاسباب العامة واسباب ارتكاب الجرائم عديدة ومتنوعة تختلف باختلافها بل وباختلاف الجناة انفسهم واشهرها الانتقام - ودواعيه كثيرة - والفقر والحب والحسد والغيرة والطمع فى المال وهى أسباب لا تحتاج الى شرح او بيان

وفقط يجب ملاحظة أن الحب والعداوة والفقر وغيرها من الاسباب التى تحمل على ارتكاب الجرائم أمور نسبية لا مطلقة يؤثر فى وجودها أو عدمه اعتبارات كثيرة خاصة بالاشخاص وتربيتهم واخلاقهم وعاداتهم فرب فعل يدعو شخصا الى الانتقام من خصمه لا يراه المحقق كافيا لذلك ورب علاقة بسيطة توجد بين شخص وامرأة تدعوه لان يقتلها حسدا أو غيره منه عليها

فاذا لم يراع المحقق ذلك ضل سواء السبيل فقد حصل مرة أن وجدت امرأة مقتولة قبيحة الشكل دميعة الخلقة دل التحقيق على ضيق ذات يدها فوقع المحقق فى حيرة من أمره وتعذر عليه اكتشاف سبب الجنابة مع انه ثابت فى التحقيق أن المرأة سيئة السلوك فلم تقو هذه الشهرة على اقناعه باحتمال أن تكون الغيرة سببا للجنابة نظرا لقبح شكل المرأة كانه نسي ان

الحب والجمال من الامور النسبية وان « لكل فولة كيانا » كما يقول المثل العامي
الاسباب الخاصة وقد تدفع بعض الناس مصلحة خصوصية لا توجد
لغيرهم الى ارتكاب بعض الجرائم فترى المدين مثالا يسرق من بين اوراق
دائنه مستندات دينه بل كثيرا ما سمعنا ان الجناة دفعت بعض الناس
الى سرقة مستندات خصمه من قلم كتاب المحكمة المرفوع اليها النزاع
وهذا في الغالب ان لم يكن بتواطؤ مع الكتبة فبتغفلهم واهمالهم على الاقل
وقد يكون الحامل على ارتكاب الجناية الرغبة في دفع المسؤولية
او اخفاء جريمة اخرى كما يحصل عادة من وضع بعض الاشخاص النار
عمدا في منزل لاخفاء جريمة قتل وقعت فيه او سرقة بعض الموظفين
واخفائهم الاوراق الدالة على الاختلاس الواقع منهم أو على خلل في
ادارة اعمالهم وغير ذلك من الامور التي اذا وجد من الظروف ما يدل
عليها سهل جدا معرفة سبب الجناية فانه اذا كان يحقق مع موظف
فقدت منه بعض الاوراق والمستندات ثم ظهر أن هناك عجزا في الاشياء
أو النقود التي في عهده وكان لهذه الاوراق ارتباط بها فلا شك في أنه
يصح توجيه التهمة اليه نظرا للمصلحة الخصوصية التي له دون غيره في
اخفاء هذه الاوراق وهي دفع المسؤولية عن نفسه

وفي بعض الاحوال يكون خوف الفضيحة والعار سببا يحمل على
ارتكاب الجرائم ولا سيما جرائم اسقاط الحمل وقتل الاطفال الذين حملت
فيهم امهاتهم سفاحا

وقد يحصل أن يرتكب الشخص جريمة القتل على أبيه أو قريب له يقتر عليه في المصرف أو لاحتباط مساعيه أو عمل يريد الشروع فيه من شأنه الاضرار به فكثيرا ما نرى بعض الابناء يقتلون آباءهم أو أسهاتهم لهذه الاسباب وكم من مرة قتل الولد اباه لانه احس أو شعر بأنه يريد أن يوصى لبعض الناس بشيء من ماله أو يميز بعض اخوته عليه فاذا وجد المحقق أمام هذه الظروف فلا يلام اذا هو وجه التهمة الى ذلك الشخص المضرور من تصرفات القتل وكانت لم توجد قرائن أقوى تدعو الى اتهام غيره - وأحيانا يكون الغرض من القتل تعجيل الوفاة لوضع اليد على التركة والحصول عليها وهذه عادة منتشرة خصوصا عند الغربيين ولكنها اخذت في الظهور بين المصريين

وقد جرت العادة عند بعض الجناة اذا ما قبض على صاحب لهم لاتهامه في ارتكاب جريمة معينة أن يرتكبوا هذه الجريمة بعينها بالظروف التي وقعت بها ولا غرض لهم من ذلك الا القاء الريب والشك في نفوس المحققين ورجال الضبط وافهامهم بان الجاني الحقيقي لا يزال حرا طليقا وأحيانا يكون غرضهم من ذلك مجرد اقامة الدليل على براءة المتهم المقبوض عليه ظلما

وقد يكون حب الظهور أو الغرور والاعجاب بالنفس أو الكبر سببا يحمل على ارتكاب الجرائم ولا سيما ذات العلاقة بالنساء منها فكم من شخص يرتكب جريمة لا لغرض الا لتعجب به صاحبه التي يهواها فقد حصل مرة في سويسرا ان وضع رجل من رجال المطافئ النار عمدا في مكان

ليوجد بذلك فرصة تمكن صاحبه من رؤيته وهو يلبس زى رجال المطافىء، ومشاهدة ما يبيديه من الشجاعة والاقدام بمقاومته النار والمخاطرة بنفسه ولكنه وقع في شر عمله حيث كان أول من اخبر عن اشتعال النار فلما سئل عن المحل الذى كان فيه وقت أن شاهد النار تشتعل دل على مكان لا يمكن لشخص مهما كانت النار أن يراها منه فقامت الشبهة عليه ثم تقوت بقرائن اخرى وانتهى الامر بالحكم عليه (راجع مبحث الاعتراف الكاذب) وفى بعض الاحوال يرتكب الشخص الجريمة لا لسبب الا ليدخل السجن حيث يوسع عليه فيه وهذه فى الغالب عادة الشخص المضطرب ولذلك تراه لا يرتكب الا السرقات فان نجح ولم يعلم أمره كان بها وان فشل وخاب فى عمله حصل على مقصوده وذلك أمر مشاهد عند المجرمين الذين اعتادوا الاجرام فانه لا يكاد يفرج عن الشخص بعد أن يقضى مدة العقوبة فى السجن الا ويرتكب جريمة اخرى كأنه حن الى السجن وتاقت نفسه اليه

وقد تدعو الشخص الى الاجرام رغبة الكيد الى بعض الناس والخط من شرفهم او الحاق العار بهم كان يرتكب السرقة ولد مقتر عليه فى الصرف للنكابة بآبيه وجر العار عليه

كيفية معرفة سبب الجناية هذه هى أهم الاسباب والبواعث التى تحمل الاشخاص على ارتكاب الجرائم لا يكفى ان يقف عليها المحققون ورجال الحفظ المسئولون عن ضبط الجناة بل يجب عليهم ان يعرفوا الطرق والوسائل التى بها يمكنهم ان يتبينوها

هذه الطرق والوسائل لا يمكن ان نبينها هنا بيان حصر وانما نكتفي
بذكر بعضها تاركين للمحقق الحرية التامة في العمل والاستنباط فأول
ما يدل على سبب الجنائية نوع الجريمة ذاتها فان الداعى مثلا الى ارتكاب جرائم
تقليع الزرع واتلافه وتسميم المواشى هو دائما الانتقام وكذا جرائم
الحريق العمد اللهم الا اذا كان المملك مؤمنا عليه فان الشبهة في هذه الحالة كما
سبق لنا القول يجوز ان توجه مبدئيا الى المالك الذى ينتفع من قيمة التأمين
ولاسيما اذا عمل كما يحصل احيانا قبل الحريق بزمان قليل على رفع قيمة التأمين
فانه في هذه الحالة الاخيرة تكون الشبهة قوية ضده ومن غريب الاسباب
التي تحدث ببعض الجناة ولا سيما في البلاد التي انتشرت فيها الاشتراكية
الى وضع النار عمدا في ملك الغير رغبتهم في ان يهدم ويحرب ليقوم بينائه
وتشييده وبذلك يفتح لهم باب للرزق والعمل يكسبون من ورائه عيشهم
وقد يدل نوع الشيء المسروق في القتل المقترن بجريمة سرقة على سبب
الجنائية وبذلك يتعين المتهم ويعرف فقد حصل مرة ان وجدت جثة شخص
على شريط السكة الحديدية مقطعة وكاد المحقق يعطى الراى على ان الموت وقع
بالقضاء والقدر لولا ان رأى حول رقبة القتيل خيطا رفيعا مما يستعمله
عادة القرويون في حفظ كيس النقود وربطه فلما عرفت شخصية القتيل
وسئلت زوجته عما كان يضعه في ذلك الكيس المفقود قررت انه سند
بمبلغ له على زيد من الناس فأتجه فذكر المحقق الى جواز ان يكون القتل
جنائيا بقصد السرقة وان الجثة انما اختير لها هذا المكان لتتمزق من باب
التضليل وحقيقة قرر الطبيب ان الموت حصل بالخنق ودل التحقيق بعد

على ادانة المدين

وقد يستفاد سبب الجناية من نفس شخصية المجنى عليه
واخلاقه وسلوكه فاذا وجد صراف مقتولا دل بشخصيته وصنعتة على سبب
الجناية وهو الرغبة في سرقة مامعه من النقود التي حصلها وان عثر على جثة
بنت مقتولة وتبين انها حملت سفاحا فان السبب يكون غالبا الانتقام
للعرض والشرف ولا شك ان اول من ينتقم منها اهلها وذووها وكذلك
اذا وجدت جثة طفل حديث العهد بالولادة طافية على وجه الماء او مخبأة
في اى مكان كالمرحاض مثلا فان قتل هذه النفس البريئة التى لم تجن ذنبا ولم
تسء الى احد لا يمكن تصويره غالبا الا لدفع العار وذلك لا يقع الا من
والدته التى يمكن ان تكون حملت فيه سفاحا او من اقربائها ولا سيما النساء
منهم وقد يكون للقبالة دخل فى ذلك ولوعلى الاقل باخفاء الولادة والتستر
عليها (راجع مبحث تحقيق شخصية الجثة)

ولا تقل دلالة المكان الذى وقعت فيه الجريمة على سببها عن دلالة
شخصية القتيل عليه فان جريمة القتل التى تقع على شخص فى محل العهارة
او فى منزل امرأة مشهورة بسوء السلوك ولا سيما اذا كانت متزوجة انما
ترتكب لسبب غير السبب الذى تقع من اجله عليه فى مكان آخر

وقد تدل المعاينة على سبب الجناية فاذا وقعت جريمة قتل امكن
المحقق من معاينة مكان الجناية والجثة ان يتبين ما اذا كان الغرض
من القتل هو الانتقام او السرقة فاذا وقع القتل والمجنى عليه نائم من
غير مقاومة ولا حركة منه من شأنها ان تمنع الجانى من تنفيذ غرضه

إذا كان يقصد السرقة فانما يكون السبب في هذه الحالة غالبا الانتقام خصوصا لو اضيف الى ذلك ان طريقة القتل غريبة في ذاتها او وحشية اما اذا كان الغرض من القتل هو السرقة فانه لا يقع عادة الا عند الشروع فيها وعند تمام ارتكابها ونهى اللص للخروج فاذا شعر به المالك او الخفير وحاول القبض عليه يقتله تخلصا منه او خوفا من ان يدل عليه بعد ولا سيما اذا كان يعرفه من قبل او كان به علامات طبيعية او غير طبيعية تتميزه عن غيره يمكن ان تنطبع في ذاكرة المجنى عليه

وزيادة على ذلك فانه في هذه الحالة الاخيرة يوجد غالبا بعض الاشياء مفقودا فان لم يكن امكن الاستدلال على السبب من وجود مفاتيح مصطنعة او آلات معدة لكسر الاقفال مثلا ملقاة في محل الجناية او بصمة اصبع ملوثة بالدماء او غير ملوثة مطبوعة على خزينة النقود او الدولاب او غيرها من الاشياء .

وليلحظ ان اللصوص في بعض الاحوال قد يأخذون بعض الاشياء ويتركون البعض الآخر مع انه كان في متناولهم ومقدورهم فاذا وجد المحقق في محل الجناية بعضا من هذه الاشياء ولو كان غالى القيمة فلا ينخدع عن فانهم لم يتركوها تعففا منهم او عن قناعة بل تضليلا له وقد يتركونه لان له شخصية تتميزه عن غيره فقد جرت عادة بعض اللصوص أن يسرقوا النقود والاوراق المالية وغيرها مما يسهل الانتفاع به ومما لا يتعين بذاته ويتركوا الامتعة وما شاكلها مما يسهل التعرف عليها لان التصرف فيها خطر عليهم ويخشى أن تضبط معهم فتتم عليهم

وفى وسع المحقق أن يتعرف سبب الجريمة من أقوال الشهود الذين يمكنهم ان يبينوا أحوال المجنى عليه وعلاقاته بالغير الا أن لسان الحوادث أصدق وأعدل من لسان بنى الانسان ولذلك يجب على المحقق أن يعمل دائماً على جمع الادلة المحسوسة التى تكشف له عن السبب الحقيقى للجريمة - هذا -

طرق الاثبات الجنائي

« قاعدة عدم تحديد الادلة الجنائية »

من يرجع الى القوانين الجنائية يجد ان المشرع المصرى لم يسلك الطريق لذى سلكه فى القانون المدنى عند التكلم على طرق الاثبات فانه حددها هناك ووضع لها القيود التى يجوز بها سماعها . اما فى القانون الجنائى فانه لم يذكر الادلة الجائزة القبول الا على سبيل البيان والتمثيل

والعلة فى عدم تحديد الادلة الجنائية هى منافاة ذلك لطبيعتها ولأن القاضى الجنائى لا يحكم الا شعوره واحساسه فله ان يكون رأيه واعتقاده من كل شىء ويتخذ من كل ظرف دليلاً على الادانة أو البراءة على شرط أن يكون ذلك معلوماً لطرفى الخصوم وأن لا يحكم بمعلوماته الشخصية التى استقاها من مصدر خارج عن الدعوى .

وما كان فى وسع الشارع ان يشترط الاثبات الكتابى وهو الدليل الاصلى فى المسائل المدنية فان الجرائم ليست مما يؤخذ بها عقود ولا الجناة ممن يعطون على انفسهم صكاً بالاجرام وكذلك الحال بالنسبة للاثبات بالبينه فان المجرمين فى غالب الاحوال يرتكبون الجرائم خلف ستاروما

كان لجان الا ماندر ان يرتكب جريمة على مسمع ومرآى من شهوده وهو يعلم ان شاهديه قاتلاه

هذا المبدأ مبدأ عدم تحديد الادلة الجنائية واطلاق الحرية التامة للقضاء الجنائي في ذلك أقرته محكمة النقض والابرام في حكمها الذي اصدرته بشأن تعدى بعض البرابرة بيورسعيد على عفاف فتاة اجنبية (بمجموعه رسميه سنة ١٠ صحيفة ١٩٥)

بعد أن قررت المحكمة هذا المبدأ استثنت من ذلك جريمة المتهم بالزنا مع امرأة متزوجة فان المادة (٢٣٨ ع) حددت الادلة التي تقبل وتكون حجة عليه وهي :-

القبض عليه حين تلبسه بالفعل
اعترافه

وجود مكاتيب أو أوراق أخر مكتوبة منه
وجوده في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم
نصت المادة على هذه الادلة وذكرتها على سبيل الحصر والعـد فلا تسمع دعوى الزنا على شريك المرأة الزانية الا اذا قام عليه واحد او اكثر من هذه الادلة وهذا بخلاف المرأة الزانية فان اثبات جريمتها خاضع للأحكام العامة للاثبات الجنائي فللزواج أن يثبت عليها الزنا بأى دليل كان وعلى الاخص بشهادة الشهود والقرائن

ولا ندرى سببا معقولا لتحديد الادلة بالنسبة للمتهم بالزنا واطلاقها بالنسبة للزوجة فاذا كان الشارع أراد بذلك أن يشدد في اثبات الزنا لما

يترتب على اعلانه وظهوره من النتائج الضارة بسمعة الاسر ونظامها الاجتماعي فانه كان يلزمه ان يجعلها واحدة بالنسبة للشريكين اذ ان هذه التفرقة تستدعى احيانا تناقضا كبيرا في الاحكام اقله جواز الحكم على الزوجة بالعقوبة لثبوت التهمة عليها بالبينه مثلا وبراءة الشريك لعدم توفر دليل من الادلة المتقدمة ضده مع انه لا يمكن تصور الزنا الا من رجل وامرأة

نعم ان الحكم بعدم ادانة الشريك لا يستوجب حتما عدم وقوع الزنا منه فعلا بل لانه لم يثبت للقاضي على المتهم بالطريق المشروع غير أن العقل يأبى على كل حال مثل هذه النتيجة المترتبة على تحديد طرق الاثبات بالنسبة لشريك واطلاقها بالنسبة للشريك الآخر من غير سبب معقول

البراهين والادلة

الادلة التي يمكن للقاضي الجنائي أن يجعلها أساسا لحكمه منها ما هو محسوس مادي كوجود الشيء المسروق في حيازة المتهم أو ضبط الجاني حاملا أسلحة أو آلات استعملت في الجريمة أو وجود آثار أقدامه أو بصمات أصابعه في محل الجريمة ومنها ما هو معنوي أو غير مادي كشهادة الشهود وأقوال المتهم ورأى الخبراء في بعض الاحوال

✽ الادلة المحسوسة ✽

أهميتها عني الشارع كثيرا بالادلة المحسوسة فاعطاها المقام الاول

في التحقيقات الجنائية ونص عليها في الفصل الاول من الباب الثاني من قانون تحقيق الجنايات وذلك راجع لاهميتها وقوتها في الاثبات فان تأثير وجود الشيء المسروق في حيازة المتهم على وجدان القاضي واحساسه أقوى من أقوال شهود يشهدون عليه كما أن القبض على متهم عقب ارتكابه جناية قتل ملوثا بالدماء ويده سلاح أو وجود سلاحه أو لباسه في محل الجناية أقوى في الدلالة أحياناً من اعترافه

ضرورة البحث عنها ولما كانت للدلة المحسوسة هذه الأهمية في التحقيق الجنائي فقد لزم القائمين به وأعاونهم أن يعنوا بالبحث عنها وجمعها في الوقت اللائق وذلك لا يكون الا عقب ارتكاب الجريمة مباشرة فان التسويف والتأجيل فيه يعود بكل الضرر لانه ان لم ينشأ عنه ضياع هذه الادلة بالمرّة لاسباب كثيرة فقد يعتريها النقص والتلف أو التغيير

هذه الادلة عديدة لا تقبل العد والحصر ولذلك أشار اليها الشارع بعبارات عامة في المواد ١١ و ٦٤ و ٧٠ من قانون تحقيق الجنايات

طرق جمعها ومن يرجع الى هذه المواد يتبين أن الشارع يرى أن جمع هذه الادلة المحسوسة يكون عادة بطرق المعاينات والتفتيش والاستعانة بالاطباء ورجال الفن

والواقع انه ما من دليل محسوس يمكن العثور عليه الا بواحدة من هذه الطرق فآثار الاقدام وبصمات الاصابع والآثار الخفية لا يبحث عنها الا بطريق المعاينة وضبط السلاح الذي استعمل في الجناية والاشياء المسروقة والنقود الزيوف مثلاً لا يكون الا بالتفتيش وتعرف مادة البقع

وحقيقتها لا يكون الا بالرجوع الى رجال الفن وهكذا
لذلك نرى من الصواب أن تقتفى أثر الشارع ونحذو حذوه في الادلة
المحسوسة ونبسط فيها الكلام بقدر ما تقتضيه طبيعة كل دليل وأهميته :
« المعاينات »

محل المعاينات نصت المادة ١١ من قانون تحقيق الجنايات على وجوب
توجه مأمورى الضبطية القضائية في حالة تلبس الجانى بالجناية الى محل
الواقعة لتحرير ما يلزم من المحاضر « واثبات وجود الجناية وكيفية وقوعها
وحالة المحل الذى وقعت فيه »

وقضت المادة ٦٤ جنائيات بالزام قاضى التحقيق « بأن يثبت حالة الشئ
أو الانسان الذى وقعت عليه الجريمة » سواء كان متلبسا بها أو غير متلبس
بها وان كانت المعاينة في الحالة الاولى اكبر فائدة منها في الحالة الثانية

الغرض من المعاينات وما أوجب القانون ذلك الا لما تؤديه المعاينة
على اختلاف موضوعها من الفوائد الكبرى في التحقيق كإرشاد المحقق
واثبات الجريمة أو نفيها وتعرف الناعلين وكيفية ارتكابها وغير ذلك
من المدلولات التى يمكن أن تدل عليها المعاينة مما تراه مفصلا في غير
هذا المكان

وليس الغرض من المعاينة استنتاج نتيجة فقط بل المقصود منها
أيضا حفظ صورة طبق الاصل من مكان الجناية أو الشئ أو الانسان الذى
وقعت عليه وحالته وقت ارتكابها ليتمكن منهم والنيابة والحامى وكل ذى